الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الـــــوادي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة تاريـــخ

التطور السياسي للجزائر بعد الاستقلال 1962 / 1967

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس (LMD) في التاريخ

إعداد الطلبة :
- أحمد قحمص
- خديجة عليات
- صباح تريش
- عدنان لوباقي
- ليـــلى لبـــزة
- مسعود رحماني
- مسعودة بن سليمان

إشراف الأستاذ:
- أحمد بالعجال

السنة الجامعية: 2013 - 2014

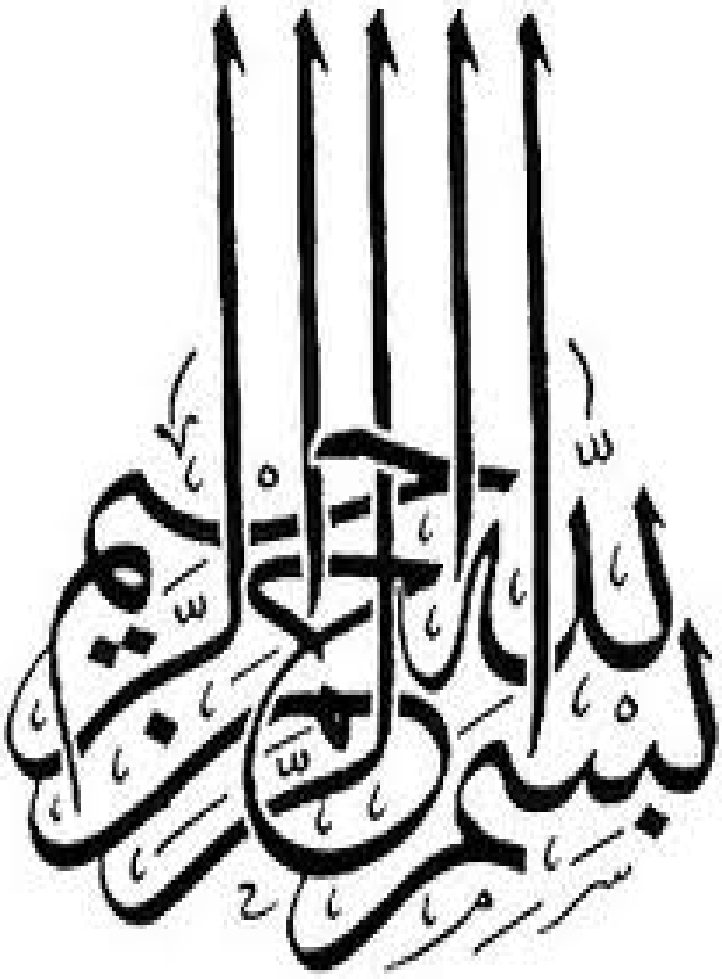
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا

كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا

تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا

تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ

مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا

بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ

مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

سورة البقرة ، الآية :٢٨٦

شكر وعرفان

﴿أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَ عَلَى وَالِدَيَّ وَ أَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾

الآية 15 من سورة الأحقاف

✍ نتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى أساتذتنا ومؤطري هذا العمل الأستاذ بالعجال أحمد والأستاذ بن عون محمد الحاكم الذي أفادنا بنصائحه الهامة .

✍ كذلك نتقدم بتحية ملؤها التقدير والاحترام إلى أولياءنا على دعمهم المادي والمعنوي طيلة سنوات الدراسة الجامعية كما لا ننسى الشكر لجميع من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

الطلبة

الإهداء

نهدي هذا العمل إلــى :

الذين تحدوا ظلمة الداموس طيلة سنوات ليوفروا لنا سبل العيـش الـكــريم

إلى بلسم الجراح وينبوع الحنان .

إلى من شاركونا الأحزان والأفراح وكانـــوا خير سند لنا .

إلى من جمعتنا بهم أحلى ذكريات الدراسة .

إلى جميع الطاقم الجامعي من أساتذة ، طلبة وعاملين .

قائمة المختصرات

الرمز	شرحه
(د،ت)	دون تاريخ
(د،ط)	دون طبعة
(تح)	تحقيق
(تر)	ترجمة
(ص)	صفحة
(ج)	الجزء
(مج)	المجلد

مقدمة

التعريف بالموضوع

منذ أن فرض الاستعمار الفرنسي سيطرته على الجزائر التي اعتبرفرنسية تسير شؤونها الإدارة الفرنسية وخلال سنوات الاحتلال دمر الاستعمار الفرنسي الجزائر اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا وسياسيا،مما استوجب عليها بناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ، وخلال فترة الأزمة التي عرفتها الجزائر والنظام السياسي بدأ يبحث عن شرعية تبرر ممارستها في السلطة ، وهذه التغييرات السياسية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 1968 هي محل دراساتنا .

دوافع و أسباب اختيار الموضوع :

-من خلال إطلاعنا على المواضيع شد انتباهنا هذا الموضوع نظرا لعدة أسباب منها ما هو شخصي الذي يتمثل في رغبتنا للإطلاع أكثر على تاريخ الجزائر المعاصر، ومنها ما هو علمي والذي يتمثل في الغموض التي تحمله هذه الفترة التي مازالت محل جدال ونقاش إلى غاية الآن ، ولم تفي أي دراسة للوصول إلى الحقائق بالإضافة إلى ندرة الدراسات الأكاديمية السابقة الموضوعية حول التطور السياسي كذلك إثراء المكتبة بهذا العمل المتواضع ولإيصال أكبر قدر ممكن من المعلومات لمن يريد المطالعة و الاستعانة بالبحوث الأكاديمية .

إشكالية الموضوع :

وفي هذه الدراسة المختصرة التي حاولنا أن نخصها بتطور السياسي سنحاول من خلالها الإجابة عن جملة التساؤلات من بينها الإشكال الرئيسي وتندرج تحته إشكاليات ثانوية :

-فيما تجسدت التحولات السياسية للجزائر ما بعد الاستقلال ؟

-ما هي الظروف السياسية التي سبقت تشكيل النظام السياسي في الجزائر المعاصرة ؟

-إلى أي مدى استطاعت التشكيلات السياسية في عهد بن بله تجسيد النظام وهل استطاع هذا النظام تحقيق مبادئ ميثاق طرابلس ؟

-في ما تمثلت أبرز التغييرات السياسية التي طرأت على نظام الحكم في الجزائر مع مجيء هواري بومدين ؟ وما هي أساليبه للوصول إلى الحكم ؟.

-هل كانت هناك تطورات سياسية للجزائر, أم أنها مجرد تحولات في النظام على مستوى الشخصيات ؟

المنهج المتبع : لدراسة الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي مما يتوافق في سرد الأحداث التاريخية ووقوفا على التحليل والمناقشة معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي لعرض القضايا المتعلقة بالتطورات السياسية للحكومة الجزائرية .

الصعوبات التي واجهتنا لدراسة الموضوع:

ومثل أي دراسة لا تخلو من الصعوبات التي واجهتنا في دراسة الموضوع و إكماله نجد أهمها:

- صعوبة الترجمة من اللغة الأجنبية نظرا لضيق الوقت .
- عدم الحصول على مصادر ومراجع أكثر لدراسة الموضوع بتعمق

وصف المراجع :

المصادر والمراجع أهمها المذكرات السياسية للشخصيات عاينت الأحداث والتي تمكن من خلالها جمع مختلف الدراسات المعلقة بالموضوع منها مذكرات علي كافي ، بن يوسف بن خدة ، علي هارون بالإضافة إلى كتاب محمد حربي "جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع" وكتاب السعيد بولشعير،النظام السياسي الجزائري" وكذلك "كتاب رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ"

خطة الموضوع :

تطرقنا في الفصل الأول إلى الوضع السياسي للجزائر من خلال ميثاق طرابلس الأخير ويحمل هذا الفصل في طياته أربع مباحث ، الأول يتحدث عن الظروف السائدة قبيل انعقاد مؤتمر طرابلس ، والثاني يتناول القرارات السياسية و الاقتصادية للمؤتمر طرابلس الأخير ، أما الثالث جاء ليتحدث عن أزمة صائفة 1962 والرابع كان بعنوان استفتاء تقرير المصير وانتخاب المجلس التأسيسي .

أما الفصل الثاني فحاولنا التطرق إلى النظام السياسي في ظل حكم الرئيس أحمد بن بلة ، محاولين التعرف على المقومات السياسية من خلال دستور1963والمبحث الثاني يحمل إيديولو جية النظام من خلال ميثاق 1964 أما المبحث الثالث يحمل عنوان إنجازات الحكومة الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي .

أما الفصل الثالث فيتناول النظام السياسي من خلال حكم الرئيس هواري بومدين يتخلله أربعة مباحث يحمل الأول عنوان حركة جوان التصحيحية والثاني تطرق إلى تنظيم الرئيس بومدين إلى السلطة أما الثالث تناول سياسة بومدين والرابع يتحدث على محاولة الانقلاب الذي قام بها الطاهر الزبيري .

الفصل الأول

طبيعة النظام السياسي الانتقالي الجزائري

من خلال طرابلس الأخير

ماي – جوان 1962.

- **المبحث الأول :** ظروف الجزائر مابين مارس – ماي 1962.
- **المبحث الثاني : مؤتمر طرابلس الأخير 25ماي – 7 جوان 1962.**
- **المبحث الثالث : أزمة صائفة 1962.**
- **المبحث الرابع :** استفتاء الاستقلال والتحضير لانتخاب المجلس التأسيسي.

تمهيد:

يتناول هذا الفصل الأوضاع السياسية التي عاشتها الجزائر غداة الاستقلال أي في مرحلة استرداد السيادة الوطنية و بناء الدولة الجزائرية *، من اتفاقيات أيفيان التي نصت على قرار وقف إطلاق النار بتاريخ 19 مارس 1962 إلى غاية انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة بطرابلس في ماي – جوان 1962، ويتحدث عن فتنة أو أزمة الصائفة 1962 والتي كانت بسبب عدم الاتفاق على المشاريع السياسية والاقتصادية التي ستنتهجها الدولة الجزائرية وينتهي بالتحضير للاستفتاء على تقرير المصير والاستقلال.

كانت المرحلة الانتقالية الممتدة من 19 مارس 1962 إلى غاية قيام أول حكومة رسمية في 28سبتمبر من نفس السنة من أكثر المراحل تغييرا وتطور ا التي عرفتها الجزائر خلال النصف الثاني من القرن الـ20م، وبحكم طبيعة المرحلة التي جاءت فيها التصورات والأفكار الجديدة فقد تم وضع مؤتمر في الفترة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار، وهي فترة كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري فالثورة الجزائرية المستقلة على أسس جديدة تختلف جذريا على ما كانت عليه في عهد الاستعمار، و في الوقت نفسه فإن هذه الدولة المنتظر قيامها كانت تواجه صعوبات خطيرة تهدد بموتها قبل ولادتها من جديد، ولمواجهة كل هذه التحديات كان لابد من انعقاد مؤتمر يتطلع بذلك لمسايرة التطور السياسي للثورة من خلال إعطائها ديناميكية جديدة في مختلف المجالات. وهي في الحقيقة محاولة لتطوير المشروع الآيديولوجي في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة الجزائرية.

* يذكر أبو القاسم سعد الله في كتابه آراء و أبحاث في تاريخ الجزائر ج4 أن الجزائر بكل أسف لم تعرف مفهوم الدولة إلا بعد عام 1962.

المبحث الأول : ظروف الجزائر ما بين مارس – جوان 1962:

قبل التطرق إلى دراسة الوضع السياسي لابد من الإشارة إلى الظروف التي مرت بها الجزائر من اتفاقيات أيفيان إلى انعقاد مؤتمر طرابلس كما يلي:

المطلب الأول/ اتفاقيات أيفيان 18 مارس 1962م:

بعد توقف مفاوضات لوسارن 20 فيفري 1961 بسبب اختلاف الوفدين حول نقاط جوهرية * وانطلقت من جديد حينما أعلنت الحكومتين في 30 مارس 1961 الدخول في مفاوضات والتي دامت إلى غاية 13 جوان من نفس السنة ثم بمدينة أيفيان[1] لكنها توقفت لنفس الأسباب واستأنفت من جديد في لوزان 20 جويلية 1961 وقد تعثرت أيضا لنفس الأسباب[2]، حتى أعلن بن يوسف بن خدة في 24 أكتوبر 1961 بداية لمرحلة ثانية من المفاوضات عندما أذيع أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لوقف القتال مقابل تخلي فرنسا على فكرة تقرير المصير وإعلانها لاستقلال الجزائر وعلى المحاور التي يجب أن تثير حولهما المفاوضات وتكون على مرحلتين : الأولى تبدأ من 11 إلى 19 فيفري 1962 بحيث كانت المرحلة ما قبل الأخيرة قد تم خلالها الاتفاق الحاسم على جل التسويات[3]، وعليه تم استدعاء المجلس الوطني للثورة لعقد اجتماع في الفترة ما بين 22 إلى 27 فيفري 1962 بطرابلس لدراسة نصتفاقيات إيفيان الأولى وإعطاء التوجيهات الضرورية وبعد الدراسة والتحليل وافق عليها أعضاء المجلس لتبدأ مرحلة أخيرة للمفاوضات من 27 مارس إلى 18

---

*توقفت بسبب اشتراط الفرنسيين الجنسية المزدوجة للأوروبيون و المواقع الحصينة لإقامة قواعد عسكرية فيها ورفقة أي سيادة جزائرية على الصحراء ينظر محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ، الأسطورة و الواقع ، تر : كميل قيسر داغر ، ط1 ، مؤسسة الأبحاث العربية و دار الكلمة ، بيروت ، 1983 ، ص 235.

[1] نور الدين حاروش ، تاريخ الفكر السياسي ، ط3 ، دار الأمة ، الجزائر ، 2008 ، ص 334.

[2] محمد لحسن ازغيدي ،مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962/1956، دار همة ، الجزائر ، 2009، ص266.

[3] يحي بوعزيز ، محتويات اتفاقيات افيان،المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19مارس – سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1995، ص60

**كريم بالقاسم ، مواليد ذراعالميزان بمنطقة القبائل ، من قدماء المنظمة الخاصة ، آخر قادة الثورة الجزائرية الذي بقى على قيد الحياة ، بعد دور كبير في صياغة مؤتمر الصومام ، ينظر :رابح لونيسي ، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين ز العسكريين ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000 ، ص25 .

مارس 1962 بين الوفدين بمدينة إيفيان وقد ترأس الوفد الجزائري كريم بالقاسم**، وقد دامت 12 يوما من النقاشات ثم الاتفاق فيها على قرار وقف إطلاق النار عشية الـ 18 مارس ، وفي نفس الوقت أعلن بن يوسف بن خدة على أمواج إذاعة تونس [4] وقف إطلاق النار بكامل التراب الوطني ابتداء من 19 مارس في منتصف النهار[5].

هذا على الجهة الجزائرية، أما على الجهة الفرنسية فقد أعلن الرئيس دوغول De GoL* في خطاب من باريس عن توقيف القتال، ووقف كل العمليات العسكرية [1]، وقد اعتبرت هذا الاتفاقية نصر ا للشعب الجزائري استعادت الجزائر من خلالها وحدتها الوطنية ونصت الاتفاقيات على بنود أهمها:

1- استرجاع السيادة و تحقيق الاستقلال التام للجزائر .
2- تحقيق وحدة التراب ، ورفض التنازل عن الصحراء .
3- تحقيق وحدة الشعب ورفض الجنسية المزدوجة [2] .
4- التعاون بين الجزائر وفرنسا في المجالين الاقتصادي والمالي والثقافي والتقني**.
5- انسحاب الجيش الفرنسي بعد إجراء الاستفتاء .
6- إطلاق سراح المساجين .

---

[4] بن يوسف بن خدة ، إتفاقيات إيفيان ، تر: لحسن زغدار ، محل العين حبائلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، (د – ت) ، ص38.

[5] مجلة المجاهد ، بيان الوفد المفاوض ، ع117 ، 20 مارس 1962 ، ج4 ، ص7.

*شارل دوغول مواليد نوفمبر 1890 بمدينة ليل بشمال فرنسا ، سجن من طرف الألمان خلال الحرب العالمية الأولى وشارك في الثانية ، وبرز كبطل فيها ،له استراتيجية في مواجهة الثورة الجزائرية إلى غاية استقلالها، ينظر صالح بالحاج ، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1965/1956، ط1 دار قرطبة ، الجزائر ، 2006، ص95.

[1] عمار خرشي ، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر ، 1930 – 1962 ، تر: عبد السلام عزيزي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2009 ، ص 512.

[2] يحي بوعزيز ، مغزى و أبعاد 19 مارس 1962 ، مجلة المصادر ، ع5 ، المركز الوطني للدراسات في البحث الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر ، 2001 ، ص 48.

** التعاون كان في استغلال الثروات الباطنية للصحراء في المسائل العسكرية حيث تستأجر فرنسا قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة

7- إنشاء حكومة انتقالية يرأسها عبد الرحمان فارس* على الجانب الجزائري[1] .

المطلب الثاني / الهيئة التنفيذية المؤقتة :

بموجب اتفاقيات إيفيان تقرر إنشاء هيئة تنفيذية مؤقتة أعطيت لها كلمة إدارة الشؤون العامة للجزائر ، و إعداد وتنفيذ حق تقرير المصير ، كما تشرف على الاستفتاء و إعلان النتائج ، بالإضافة إلى توكيلها بمهمة اقتراح أعضاء اللجنة المركزية للمراقبة التي نص عليها قانون حق تقرير المصير[2]. تتكون اللجنة من 12 عضوا ، ثلاث فرنسيين و 9 جزائريين يرأسها عبد الرحمان فارس المقترح من قبل الجانب الفرنسي ووافق عليه الجانب الجزائري [3] [4] متخذين من روش نوار (بومرداس حاليا) مقرا للهيئة، نصبت يوم 8أفر يل 1962 ، ابتدأت أشغالها في 13 أفريل ، كان أعضاؤها كالآتي :

عبد الرحمان فارس : * رئيسا

روجي روث : * نائب رئيس

شوقي مصطفاوي : * مكلف بالشؤون العامة

عبد الرزاق شنوف : * مكلف بالإدارة

أمحمد الشيخ : * مكلف بالمالية

---

* عبد الرحمان فارس (مواليد جانفي 1911) عضو في المجلس العام للفرع الفرنسي للأممية 1946 في أول جمعيتين التأسيسية بين الموقعين على لائحة ال 61 اعتقل في 5 نوفمبر 1961 بتعلمة نشاطات مالية مع جبهة التحرير الوطني ، أطلق سراحه بعد اتفاقيات إيفيان ينظر عاشور شرفي ، قاموس الثورة الجزائرية من 1954 – 1962 دار القصبة للنشر ، الجزائر 2007 . ص 252 .

[1] بوعلام بن حمودة ، الثورة الجزائرية – ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الاساسية ، دار النعمان ، الجزائر 2001 ص 262 ،263 .

[2] يحي بوعزيز ، الهيئة التنفيذية المؤقتة في إتفاقيات إيفيان 10 مارس 1962 – المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس – سبتمبر 1962 ، نفس المرجع ، ص81.

[3] عبد الرحمان فارس ، الحقيقة المرة ، مذكرات سياسة 1945- 1962 ، تر: مسعود حاج مسعود ، دار القصبة ، الجزائر ،2007 ، ص 137 .

[4] بن يوسف بن خدة ، المصدر السابق ، ص 32.

جان منوني : – مكلف بالشؤون الاقتصادية
عبد السلام بالعيد : – مكلف بالأمن العام
بومدين حميدو : – مكلف بالشؤون الاجتماعية
شارل كونيق : – مكلف بالأشغال العامة
إبراهيم بيوض : – مكلف بالشؤون الثقافية
محمد بن تفتيفة : – مكلف بالبريد[1]

وقد نشطت الهيئة التنفيذية في ظروف صعبة المتمثلة في محاربة أعمال المنظمة السرية الإرهابية (O A S) وقد عانت من ندرة الكفاءات الجزائرية بالإضافة إلى تعدد مراكز السلطة[2].

المطلب الثالث / منظمة الجيش السري : (OAS)

وكانت من أجل الجزائر فرنسية لم تكن وليدة عام 1961 بل لها جذور تأسست بعد هجومات الـ 20 أوت 1955، كرد فعل على المدنيين العزل الذين ساندوا الثوار و قد تطورت عبر مراحل الثورة بأسماء وعناوين مختلفة [3] هذه المنظمة كانت تمول بالضرائب المفروضة على المعمرين إضافة إلى تواطؤ جهاز الأمن الفرنسي معها [4]، تم إعلان عنها في 11 فيفري 1961 بمدريد في إسبانيا كان لها دور في مظاهرات 11 ديسمبر 1961، برأسها القائد سالان SALAN* الفار من الجيش الفرنسي[5] ، بعد إعلان ديغول عن حق الشعب في تقرير مصيره يوم 16 سبتمبر 1959 ، هاجرت مجموعة من الأوروبيون و استقرت بمدريد ومنه بدأ يخطط للمحافظة على أوروبيو الجزائر ، و سميت هذه المجموعة

[1] يحي بوعزيز الهيئة التنفيذية المؤقتة في إتفاقيات إيفيان 10 مارس 1962 ، المرجع السابق ، ص ص 116 . 117.
[2] محمد عباس ، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية ، دار هومة، 2009، ص ص 233–234 .
[3] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص 578 .
[4] محمد الطاهر عزوي ، وضعية الولاية الأولى و دورها في إيقاف الحرب في 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962 في أثناء المرحلة الانتقالية ، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962 ، نفس المرجع ، ص 136.
*راؤول سالان ، جنرال و قائد أعلى للقوات المسلحة سابقا في الجيش الفرنسي ، رأس الإرهاب في الجزائر ينظر : عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج3، دار البعث ، قسنطينة ، الجزائر ، 1991 – ص270 – 208.
[5] بوعلام نجادي ، الجلادون 1830–1962 ، تر: محمد المعراجي ، منشورات ANEP، 2007 ، ص95 .

بمنظمة الجيش السري OAS [1] ، و بدأت توجه عملياتها الإرهابية ضد كل من يؤيد سياسة ديغول الجزائرية [2] كانت البداية من انقلاب العقداء الأربعة في 22 أفريل 1961 . انطلقت في نشاطها التخريبي بأشكال مختلفة ، التقتيل الفردي والجماعي ، الاغتيال للفرنسيين من ذوي الفكر الحر النهب والسرقة خاصة البنوك والبريد [3]، كما قامت بنقل عملياتها إلى قلب فرنسا ، وحاولوا اغتيال الجنرال ديغول أكثر من مرة ،ومحاولة لاغتيال أحد وزرائه [4]، وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار ضاعفت (OAS) من عملياتها قصد تخريب اتفاقيات إيفيان ، لكن وجود عدة عوامل أدت إلى إفشال محاولاتها كمحاولة الانقلاب الفاشلة وممارسة سياسة الأرض المحروقة التي أدت إلى فرار الفرنسيين في أفريل 1962 مما أفقدها التمويل[5].

في 25 مارس 1962 تم إلقاء القبض على سالان و بدأت مرحلة اتصالات مع رئيس الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس والتي أفضت إلى إفشال عدة عمليات للمنظمة وتم الاتفاق مع الحكومة المؤقتة بأن لا يكون هناك انتقامات بعد الاستقلال بعد ما أعلمها شوقي مصطفاوي[6].

المطلب الرابع / الصراع بين هيئة الأركان والحكومة المؤقتة :

بعد مؤتمر القاهرة انتقل صنع القرار إلى العسكريين والمتمثلة في الباءات الثلاثة*

السياسيين فقد انحصر دورهم في إزكاء القرارات المتخذة و بقيت السيطرة حتى بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 و في الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة

---

[1] حسينة حمايد ، المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954 ، 1962 ، ط1 ، منشورات الخير ، الجزائر ، 2007، ص 177.

[2] عبد الرحمان كريمي ،مذكرات النقيب سي مراد ومنهم من ينتظر . دار الأمة ، الجزائر ، 2010 ، ص 158.

[3] Ali . Harone ، histoire de la Geurre D'Algérie ،Edition Dablab ، Algérie ، 2007 ، p534.

[4] حميد عبد القادر ، فرحات عباس " رجل الجمهورية " ، دار المعرفة ، الجزائر ، 200 ، ص 247.

[5] بوعلام بن حمودة ، المرجع السابق ، ص580.

[6] محمد عباس ، رواد الوطنية ، المرجع السابق ، ص ص 315 – 316.

* الباءات الثلاثة لأن ألقابهم تبدأ بحرف الباء (بلقاسم ، بوصوف ، بن طوبال) ينظر : محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر 1954 – 1962 ، ج2 ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص 101.

بطرابلس في ديسمبر – جانفي 1960[1]، تم إنشاء هيئة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين* وسرعان ما ظهر الخلاف بينها وبين اللجنة الوزارية للحرب ممثلة في الباءات الثلاث، بحيث يرى المناضل الهشماوي قدرة هيئة الأركان في التحكم بالأوضاع وذلك بقدرتها على تنظيم الجيش ، مما أقلق اللجنة الوزارية فبدأت هذه الأخيرة في تحجيم صلاحيات قيادة الأركان وامتدت آثار هذا الخلاف بعد ليصبح بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان [2]و أثارت قضية التمويل بالسلاح وتجنيد الطلبة الخلافات بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة الجيش أمرت هذه الأخيرة وحدات الحدود بالعودة إلى التراب الوطني بهدف توحيد الجيش بالداخل لكن لم يكتمل[3]، ووفرت الحواجز الحدودية خطي موريس وشال الحجة و الذريعة [4]، لعدم دخولهم إلى أرض الجزائر، والذي فجر هذه الخلافات بينهما هو قضية الطيار الفرنسي [5]، الذي وقع أسيرا في جوان 1961[6]، لكن ضغوطات الحبيب بورقيبة على الحكومة المؤقتة أدى إلى الضغط لإطلاق سراح الطيار وسلمت استقالتها في 15 جويلية 1961[7]، وزاد من حدة الصراع قضية مفاوضات الاستقلال حيث كان لهيئة الأركان نصيب من الاحتجاجات لمجابهة الحكومة المؤقتة ، بحيث اتسم موقفها بالمهارة والغموض ولم تقل

---

[1] علي كافي ، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 . 1962 ، دار القصبة ، الجز ائر ، 1999 ، ص 255.

* هواري بومدين : محمد بوخروبة (مواليد 23 أوت 1932) دارس بالأزهر ، تأثر بالحياة السياسية و الثقافية بمصر، عمل محافظ سياسي ، ثم أصبح مساعدا لبوصوف ليعين خلفا له في الولاية (5) 1957 ، ينظر عبد الله مقلاتي ، قاموس أعلام و شهداء و أبطال الثورة التحريرية ، ط1 ، بلوتو ، قسنطينة 2009 ، ص ص 130 –131.

[2] محمد زروال ، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى أنموذجا ، المطبعة الرسمية ، الجزائر ، 2007 ، ص 53.

[3] محمد تقية ' الثورة الجزائرية الصمود الرمز المال ، تر: عبد السلام عزيزي ، دار القصبة ، الجزائر ، 2010 ، ص 469 .

[4] خطي موريس و شال هما شبكة من الحواجز مكونة من أسلاك شائكة معززة بالألغام و الخطوط المكهربة على الحدود الغربية و الشرقية لعزل الثورة عن الخارج جاء خطط موريس أولا في سنة 195 ثم دعمت الحدود الشرقية بحط شال أنجز ما بين 1958 و 1959 ، و يعتبر أشد خطورة ينظر عاشور شرفي ، المرجع ، ص ص 156 – 157.

[5] مراد صديقي ، الثورة الجزائرية ، عمليات التسليح السرية ، تر : أحمد الخطيب ، دار الكتاب ، الجزائر ، 2010 ، ص 68 .

[6] محمد زروال ، المرجع السابق ، 2010 ، ص 68 .

[7] الطاهر الزبيري ،نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري ، ط1 ، الشروق للإعلام و النشر ، الجزائر ، 2011 ، ص11.

أنها ضد المفاوضات في حين أن اعتراضها كان على الأسلوب المتبع من طرف الحكومة في إدارتها للمفاوضات فاتهمت الأشخاص المختارين لإجرائها ورأت فيهم الرغبة لبناء نظام البرجوازية* كما في تونس والمغرب ، و قد كانت هيئة الأركان تريد الاشتراكية** فذريعة الصراع إذا هي نظام مستقبل الجزائر ، ويصف في ذلك المؤرخ محمد حربي الحكومة المؤقتة في نزاعها مع هيئة الأركان العامة في هذه المرحلة من الصراع من سبتمبر 1961 إلى غاية جانفي 1962 بالمماطلة والجبن، هذا الأخير الذي استمدت من هيئة الأركان قوتها[1] وأصبحت هيئة الأركان تنتقد بشدة سياسات الحكومة والمجلس الوطني التي رأت فيه مجمع زبائن بدون استقلالية وأتبعت هذه الإستراتيجية التي بناها بومدين لإبعاد زعماء الثورة مما أدخلتها في صراع مع حكومة بن يوسف بن خدة.[2]

ومن هنا بدأ بومدين يبحث له عن غطاء سياسي وشرعية تاريخية فأرسل عبد العزيز بوتفليقة *** لمقابلة بوضياف **** شخصيا لكن ميله إلى التكامل مع كريم بالقاسم رفض العرض مما دفعه إلى التحالف مع بن بلة ***** مما كون لنا محور بن بلة بومدين

---

* البرجوازية : وهي الطبقة الوسطى بين طبقة العمال و النبلاء إرتبطت نشأتها التاريخية بإزدهار المدن و القرى الكبرى تجاريا و إرتبطت بالتجارة و الصناعة و الأعمال و ساهمت الثورة الصناعية في بروزها السياسي ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، الموسوعة السيتسية . المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ،1981 ، ص 533.

** إن الاشتراكية تعني ذلك المذهب أو المذاهب السياسية و الإقتصادية الآيدولوجية التي تهدف إلى تغيير راد كالي في تنظيم المجتمعات الإنسانية المعروفة قبلها بشقيها الإقطاعي و الرأسمالي عن طريق تأميم و سائل الإنتاج و القضاء على الطبقات الإجتماعية من أجل القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، وهو يدل على معنى واحد و على عدة معاني في الوقت نفسه ، فجميع الأنظمة تشترك في خصائص أهمها تأميم وسائل الإنتاج ، العدالة الاجتماعية ينظر : صبرينة بودريوع ، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية ، نموذجا 1965 – 1978 شهادة ماجستير إشراف د.عبد الكريم بوصفصاف ، جامعة باتنة 2010 – 2011 ، ص 82.

[1] محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع ، تر : كميل قيسر داغر ، ط1 ، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة ، بيروت 1983 ، ص 379 .

[2] رابح لونيسي ،رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2011 ، ص 37.

*** عبد العزيز بوتفليقة : مواليد 2 مارس 1937 بوجدة المغاربية تلمساني الأصل التحق بجيش التحرير في الحدود الغربية في الولاية (5) تقرب من بومدين ، تولى مناصب من بعد الاستقلال ، أهمها رئيس الجمهورية منذ 1999 إلى الآن ، ينظر عاشور شرفي ، المرجع السابق ، ص ص 516 – 517 .

**** محمد بوضياف : مواليد 23 جوان 1919 بالمسيلة ، مناضل في حزب الشعب بين 1953 و 1954 أختطف في حادثة الطائرة 22 أكتوبر 1956 ، عضو في المجلس الوطني للثورة من 1956 – 1962 ينظر : محمد حربي ، سنوات المخاض ، تر : نجيب عياد ، صالح المثلوثي ، دار موفر للنشر ، الجزائر ، 1994، ص 184 .

مقابل محور الحكومة المؤقتة وحسب الدكتور إبراهيم لونيسي الوضع الذي كانت عليه هيئة الأركان تريد تكوين بر نامج سياسي اقتصادي للجزائر بعد استعادت السيادة الوطنية وهو دليل على الرغبة للوصول إلى هرم السلطة .

بعد الإعلان عن اتفاقيات ايفيان ووقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 كانت الحكومة تعارض فكرة عقد مجلس وطني مخافة أن يؤدي ذلك إلى تكوين أغلبية معارضة ضدها ، أما بن بلة فكان يرى بضرورة عقد المؤتمر بعد وقف القتال مباشرة وبعد تعديل رأيه من خلال مشاورة حلفائه في هيئة الأركان أصبح يدعو إلى عقد المجلس الوطني لتجسيد المشروع الرامي في تنحية الحكومة المؤقتة وتعويضها بقيادة جديدة [1].

و استمر الصراع إلى غاية انعقاد المؤتمر بطرابلس في 25 ماي – جوان 1962.

[1] محمد عباس ، ديغول و الجزائر أحداث قضايا شهادات ، دار هومة ، الجزائر ، 2007 ، ص 348 .

المبحث الثاني : مؤتمر طرابلس الأخير ماي – جوان 1962 :

نظر ا لتطور المفاوضات و دخولها حيز التنفيذ في مرحلة حاسمة في ظل الصراع القائم بين الحكومة المؤقتة و القيادة العامة للأركان استوجب استدعاء المجلس الوظي للثور ة لعقد دورته الأخيرة لدراسة الجوانب السياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال.

المطلب الأول / اجتماع طرابلس الأخير 25 ماي – 7 جوان 1962:

بعد الضغوطات التي فرضها محور بن بلة – بومدين وحلفائهم [1] بضرورة انعقاد دورة المجلس الوطني رضخت الحكومة المؤقتة لعقد المؤتمر بطرابلس الليبية ما بين 25 ماي – 7 جوان 1962[2].

وفي 28 ماي 1962 افتتحت الجلسة الأولى على التاسعة والنصف صباحا تحت رئاسة محمد بن يحي* ،و قد تطرق الحاج بن علا إلى الصراع القائم منذ أشهر بين هيئة الأركانو الحكومة المؤقتة ، والذي بدأ يتغلغل في ثنايا القاعدة ، كما ندد بركود المؤسسات واقترح أن تتكفل الدورة بالمهام العاجلة عوض خوضها في النقاشات العقائدية، ومن بين المهام إعداد هيكلة جبهة التحرير الوطني بالإضافة إلى النظر إلى متطلبات الوضع المأساوي الحالي الذي زادته حدة نشاطات المنظمة السرية OASخطورة وا إرسال هياكل مؤقتة تابعة للدولة لمجابهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية وكذا العمل على تأطير البلاد [3] .

---

[1] الطاهر الزبيري ، نفس المصدر ، ص 12.

[2] Mohammed Horbie Le FLN : mirage et réalité ، Ed jeune Afrique ، Paris ، 1985 ، p33.

* محمد الصديق بن يحي مواليد 3 جانفي 1932 بجيجل ، دارس الحقوق ، محامي شارك في تأسيس الاتحاد العام للطلبة الجزائريين ، عمل في محيط الدوائر القيادية لجبهة التحرير الوطني كمستشار سياسي أو دبلوماسي ثم مدير ديوان ، فرحات عباس ، شارك في مختلف مراحل المفاوضات التي أفضت إلى إتفاقيات ايفيان ينظر : Rheda Malek، L'Algérie à Evian Histoires des né nétgotiations secretes 1956 – 1962 – Ed ANEP ، Rouiba، 2010 ،. p 289.

[3] علي هارون ، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962 ، تر : الصادق عماري ، آمال فلاح ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003 ، ص 81.

المطلب الثاني / القرارات السياسية و العسكرية :

في مؤتمر طرابلس تمت المصادقة على البرنامج السياسي والعسكري وتمت الموافقة بالإجماع دون أية مناقشة أو معارضة الذي يحمل طابعا أيديولوجيا ماركسيا على برنامج حدد ملامح وسياسات الدولة الجزائرية المستقلة، وأهم محاوره السياسية والآيدولوجية و العسكرية هي :

- اعتماد الاختيار الاشتراكي كنظام أساسي لبناء الدولة الجزائرية الحديثة .
- تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب جبهة التحرير الوطني وتبني سياسة الحزب الواحد ورفض التعددية الحزبية .
- تغيير اسم جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي[1] .

و ناقش المؤتمر :

إعداد برنامج سياسي يحدد أسس بناء الدولة الجزائرية الجديدة وقد عرف بميثاق طرابلسوالذي يعتبر أول دستور للدولة الجز ائرية المستقلة، أهم بنوده السالفة الذكر وتشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة حتى ينظم مؤتمر تقييمي، والذي سيصبح الهيئة العليا للثورة ، و لقد تقدم بن بلة وأنصاره في قيادة الأركان بقائمة ترشيحية تحمل أسماء الزعماء الخمسة بالإضافة إلى العقيد محمدي السعيد والحاج بن علا*[2].

[1] عز الدين معزة ،فرحات عباس و الحبيب بورقيبة دراسة تاريخية و فكرية مقارنة 1899 – 2000 ، أطروحة دكتوراه عبد الكريم بوصفصاف ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2009 – 2010 ، ص 424.

* الحاج بن علا محمد : مواليد 1923 بوهران ، منخرط في حزب الشعب و إنخرط كجندي في الجيش الفرنسي إبان العسكرية ، إنضم إلى المنظمة الخاصة و حكم عليه ثلاث سنوات بعد اكتشافها . أصبح نائب لبن مهيدي في القطاع الوهراني بعد إلتحاقه بالثورة ، أعتقل سنة 1956 ثم أفرج عنه 1960 ، رائد بجيش التحرير ، تولى عدة مناصب بعد الإستقلال أهمها رئاسة الجمعية الوطنية التأسيسية ، ينظر عاشور شرفي ، المرجع السابق ، ص 75.

[2] محمد الدرعي ،التاريخ المعاصر التطورات السياسية في الوطن العربي ، ج2 ، ط1، دار مدني ، الجزائر ، 1995 ، ص 304 – 305.

كما أكد ميثاق طرابلس على البعد الديمقراطي[1] لثورة البناء والتشييد التي يجب أن تعقب الثورةوتكون مكملة لها [2]، وأكد الميثاق أن الفكر الديمقراطي يجب أن يتحقق في مؤسسات الدولة المحددة، وفي كل قطاعات الحياة الاجتماعية وتوضح الوثيقة أن روح المسؤولية تشكل المظهر الأوفى للفكر الديمقراطي ، وأنها يجب أن تحل في أي مكان محل مبدأ السلطة[3] .

كما شدد ميثاق طرابلس على ضرورة إنجاز الإصلاح الزراعي واعتماد سياسة تصنيعية لا تؤدي إلى تكوين برجوازية محلية استنادا إلى القطاع العام ، أما القطاع الخاص فكان مسموحا به لكنه يخضع للرقابة الاجتماعية .

نادى البرنامج بمحو الأمية و تأميم الطب و حرية المرأة و الاختلاط في الجبهة [4] وبهذا وضع ميثاق طرابلس مجموعة قواعد التي يتم من خلالها من ممارسة الفعل الديمقراطي وهي :

-وضع السلطة في يد الطبقة الثورية الشعبية.

-التبادل المستمر بين القمة والقائدة لضمان حياة سياسية نشيطة .

-الخطة السياسية لا تضعها القيادة وحدها بل يجب أن تتبع من اقتراحات القاعدة واهتماماتها.

-حرية النقد في نطاق منظمات الحزب و تعتبر حقا جوهريا للمناضلين.

---

[1] جمال بلفردي ،أبعاد مفهوم الدولة الجزائرية في ظل الخيار الإشتراكي لوثيقة طرابلس ماي ، جوان 1962 ، الملتقى الوطني حول تطور مفهوم الدولة الجزائرية عبر العصور ، المركز الجامعي بالوادي ، ص 6.

[2] على كافي ، المصدر السابق ، ص 104.

[3] Ben Youceef Ben Khedda ، L'Algérie l'indépendance Grise ، 1962 ، reditions ، Dahlab ، Alger ، 2001 ، p14.

[4] إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ، 1954 ، 1962 ، دار هومة، الجزائر ، ص 13 .

المطلب الثالث / القرارات الاقتصادية و الاجتماعية :

قبل رسم الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية قدم ميثاق طرابلس مجمل الأوضاع الاقتصادية للجزائر في عهد الاحتلال، واستخلص من خلالها بأن الاقتصاد الجزائري كان اقتصادا استعماريا تسيطر عليه فرنسا، وعلى ضوء ذلك التقييم حدد الميثاق مبدأين أساسيين الاقتصادية للدولة الجزائرية :

- بناء اقتصاد وطني ضد الهيمنة الأجنبية والاعتماد على سياسة التخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة .

وبعد تحديد تلك المبادئ العامة التي يسير في كنفها الاقتصاد الجزائري رسم الميثاق الأهداف الاقتصادية الكبرى للدولة الجزائرية، ففي المجال الزراعي وضع البرنامج مبادئ مسطرة تضمنت ما يلي :

- القيام بالثورة الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعي وتحديث الفلاحة .
- القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار و تحديد الملكية.
- زيادة حجم الإنتاج الزراعي.[1]

وهذا لتكريس وتطوير الأهداف للنهوض بالبنية التحتية ، كما أوصى البرنامج بتأميم وسائل النقل وا ٍقامة وتوسيع شبكة الكهرباء [2] .

هذا من الجهة الاقتصادية أما على الجانب الاجتماعي فجاءت السياسة الاجتماعية لميثاق طرابلس ترمي إلى خمس أهداف أساسية هي :

- رفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمال.
- محو الأمية ، عن طريق توسيع دائرة التعليم.
- ضمان توفير الصحة العامة بتأميم الطب.

[1] جمال بلقردي ، المرجع السابق ، ص و ما بعدها.

[2] عبد الكريم بوصفصاف ، مشروع المجتمع الجزائري في نظر النخبة ، مصطفى الأشرف ، انموذجا ، الحوار الفكري ، ع7 ، ديسمبر 2005، مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية ، جامعة قسنطينة ، ص21 و ما بعدها.

- تحرير المرأة وتطويرها والسماح لها بالمشاركة السياسية .
- استعادة اللغة العربية لمكانتها كلغة حضارية.

وبالنسبة للمكتب السياسي فقد كان سببا في اندلاع أزمة السلطة التي عرفتها الجزائر سنة 1962 ، حيث عين المجلس الوطني للثورة لجنة لتشكيل المكتب السياسي ، عندها قام أعضاء اللجنة بالاستشارة لأعضاء المجلس حيث طلبوا منهم تعيين قائمة بسبعة أعضاء للقادة الذين يرغبون في تشكيل المكتب السياسي القادم، وبعد الانتهاء اتضح أن الاتجاه المساند لأحمد بن بلة هو الذي تحصل على الأغلبية [1] ،وكانت هي الأخر ى سببا في تجدد الصراع فيما عرف بأزمة صيف 1962[2].

[1] ابراهيم لونيسي ،الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة ، دار هومة ، الجزائر ،2007 ، ص ص 15 ، 16.

[2] سعد دحلب ، المهمة منجزة من أجل إستقلال الجزائر ، منشورات دحلب 200 ، ص 182 .

المبحث الثالث : أزمة صائفة 1962 :

25 ماي – 7 جوان 1962 تاريخ خالد في مسيرة الثورة الجزائرية بحيث عقد المجلس الوطني للثورة آخر اجتماعاته التي انبثق عنه الميثاق في طرابلس ، صادق على جدول أعمال لكن كان سببا في تجذر أزمة عرفت بأزمة صيف 1962.

المطلب الأول / أسبابها :

تعتبر هذه الأزمة التي انفجرت بعد فشل المؤتمر في التصويت على قائمة أعضاء المكتب السياسي المقترح عليهم ، وانسحاب رئيس الحكومة المؤقتة من المؤتمر ومغادرته لطرابلس[1]. لم تكن وليدة ذلك اليوم لأن جذورها وخلفياتها أبعد وأعمق ، وما حدث ذلك اليوم هو ما إلا القطرة التي أفاضت الكأس ، فمن الخطأ أن نعيد الأسباب إلى المؤتمر وما حصل من خلاف بين أحمد بن بلة و هيئة الأركان من جهة وبن خدة و جماعته من جهة أخرى ، وتعود الجذور إلى القرار الذي اتخذ في اجتماع مجلس الثورة في ديسمبر 1959و جانفي 1960 المتمثل في إنشاء هيئة الأركان وما يتبعه من صراع على السلطة ، ووقوفها إلى جانب أحمد بن بلة وا ٍعلان معارضتها للحكومة المؤقتة بشكل علني[2]، وأمام هذه التطورات لم يجد بن يوسف بن خدة أمامه أي منفذ للأزمة ، لذا قرر مغادرة طرابلس خصوصا أنه شعر بأن الحكومة أبعدت من الساحة السياسية وأعتبر أن أي مساس بها يهدد مستقبل الاستقلال فانسحابه كان بهدف الحفاظ على مستقبل الحكومة المؤقتة [3].

المطلب الثاني / أطرافها :

بعد التصريح الذي أدلى به محمد بن يحي لمحاولة تعيين لجنة ثابتة بعد احتدام الصراع،وفي جوان 1962 فتح الباب لنقاش آخر لتعيين اللجنة ، حضر هذا الاجتماع 52 عضوا ، حيث تمكن قطب بن بلة – بومدين من كسب أنصار جدد التفوا حولهما مندفعين سواء بطموحاتهم الفردية للحصول على مناصب لهم في قيادة جبهة التحرير أو لتصفية

---

[1] عمار قليل ، ملحمة الجزائر الجديدة ، ج3 ، دار البعث قسنطينة ، الجزائر ، 1991 – ص 252.

[2] سليمان الشيخ الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين ، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة ، تر : محمد حافظ الجمالي ، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال ، ص 412 و ما بعدها .

[3] إبراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص 21 ، 25.

حسابات سياسية مع الحكومة المؤقتة ، أو مع بوضياف وكان من هؤلاء الأنصار الجدد أولا المسرحون من السجون*، والذين تم إقصائهم من فدرالية فرنسا سنة 1959 بالإضافة إلى الولاية الخامسةو الولاية الأولى والسادسة .[1]

ولقد سعت الحكومة المؤقتة إلى نقل الصراع من الخارج إلى الداخل سعيا منها إلى تحقيق التفوق لصالحها ضد ما يعرف بأعضاء المكتب السياسي والمدعم من طرف قيادة الأركان وهدف الحكومة هو كسب الداخل إلى جانبها كما قام كل من بوضياف وكريم بالقاسم للدخول إلى الجزائر خفية في 15 جوان 1962 بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة بهدف حمل الولايات على تنسيق وتكوين هيئة موحدة وخاصة أن بعض الولايات أدركت أن هذه الهيئة هي السبب في تدهور الأوضاع لذا عمدت إلى الوقوف في وجهها كمحاولة للتصدي للأوضاع المتدهورة ، بحيث أجرت عدة اتصالات ولقاءات خلال النصف الثاني من شهر جوان القصد منها عقد اجتماع ، وبالفعل عقد الاجتماع يومي 24 و 25 جوان بمنطقة زمورة وبعد مناقشة القضايا المطروحة لاحظوا أن المجلس الوطني للثورة فشل في اجتماعه الأخير كما لاحظوا أيضا ضعف الحكومة المؤقتة وتأسف المندوبون لحالة الفراغ السياسي التي خلفها الصراع على السلطة [2]، وفي نهاية الاجتماع توصلوا إلى جملة من القرارات المتفق عليها أبرزها :

- قيام اللجنة بتحضير قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي.
- ضبط شروط التسيير والمشاركة في مؤتمر وطني.
- تنظيم عملية إدماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في الولايات.
- إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الوطن.

* وهم الذين كانوا من مجموعة ال 22 ، أو من رواد أول نوفمبر كيوسف حداد و محمد مشاطي ، الزبيري بوعجاج ، محمد مرزوقي ، عثمان بلوزداد، الحاج بن علا ينظر ، إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة ، المرجع نفسه ، ص ص 28 ، 29.

[1] علي هارون ، المرجع السابق ، ص ص 32، 33.

[2] محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، 1954 – 1962 ، ج2 ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 1999 ، ص ص 206 ، 208.

- دعوة الولايات الأولى والخامسة والسادسة للالتحاق باللجنة حتى يشكلوا سدا منيعا أمام انتقال الخصومات والنزاعات إلى الداخل [1].

المطلب الثالث / تطوراتها :

بعد هذا الاجتماع أذاع الراديو يوم 30 جوان 1962 التابع لهيئة الأركان العامة من الحدود التونسية معلومات خاطئة ومتحزبة تهدف إلى إستراتيجية أحمد بن بلة إلغاء الحكومة المؤقتة هذه المعلومات المذيعة أزعجت الحكومة المؤقتة ، مما دفعها إلى إقالة هيئة الأركان من خلال بلاغ موجه إلى جبهة التحرير الوطني كما حذرت من صراع الأخوة ومن الديكتاتورية والمرجعية لذلك قررت ما يلي :

- التنديد بكل الأعمال الإجرامية لهيئة الأركان وأعضائها الثلاث .
- تجريد العقداء علي منجلي وبومدين وسليمان* من رتبهم .
- رفض كل أمر صادر من هؤلاء الضباط[2] [3] .

ومن هذا القرار الخطير في صيغته بدأت الأزمة تأخذ أبعادا خطيرة بتحولها شيئا فشيئا إلى حرب أهلية حقيقية خاصة بعد دخول الأطراف المتنازعة إلى ارض الوطن بحيث دخلت الحكومة المؤقتة في 3 جويلية وأحمد بن بلة مع مناصريه في 11 جويلية بحيث أن هذه التطورات تطرح تساؤلات على دارسها عديدة وصعبة في آن واحد .

ما هي الشرعية التي اعتمدت عليها الحكومة المؤقتة عندما دخلت الجزائر ؟.

---

[1] محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ، الأسطورة و الواقع ، المصدر السابق ، ص ص 286 – 287.

* سليمان الرائد ، قائد أحمد من مواليد (13 ماي 1924)عضو في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، تميز بكتاباته في جريدة الحزب الجمهورية الجزائرية . التحق بجبهة التحرير نهاية 1955 . مساعد للعقيد بومدين في الولاية الخامسة تولى أمانة هيئة الأركان العامة للغرب شارك في الندوة الأولى بإيفيان ينظر عاشور شرفي ، المرجع السابق . ص 367 .

[2] علي هارون . المصدر السابق . ص 81 .

[3] أبو جرة سلطاني .جذور الصراع في الجزائر. ط 2. دار الأمة للطباعة والنشر. برج الكيفان . الجزائر 1999. ص 3.

فمن المعروف أنه في كل دورات المجلس الوطني للثورة تقدم الحكومة المؤقتة كافة سلطتها إلى المجلس الذي ينصب في ختام أشغاله حكومة جديدة أو يجدد الثقة للحكومة السابقة .

وبموجب ذلك فإن الحكومة المؤقتة قد سلمت سلطاتها إلى المجلس الوطني في 27 ماي 1962 عند افتتاح دورته ، ولكنه لم يجدد تلك الحكومة بحكم مغادرتها للاجتماع ، وفي الوقت نفسه لم يصدر المجلسقرار ا يقضي بسحب الثقة منها بشكل صريح واكتفى بوضع محضر تقصير لها بتاريخ 9 جوان ، مع العلم أن أشغال المجلس توقفت يوم 7 جوان، وبالمقابل فإن المكتب السياسي في 22 جويلية قام بإصدار لائحة يعبر فيها أن تصرفات الحكومة المؤقتة باطلة بإصدار تعليمة في 30 جويلية 1962 وجاء فيها أن الحكومة المؤقتة مكلفة بضمان تمثيل الجزائر خارجيا إلى غاية تعيين حكومة نهائية للجمهورية الجزائرية من المجلس التأسيسي الذي سينتخب عليه مباشرة بعد الاستفتاء على الاستقلال ، ويقصد من هذا خلق فراغ حكومي لا أكثر [1] .

وبتاريخ 20 جويلية عقد آخر اجتماع للجنة الولائية حضرته الولاية الثانية والثالثة والرابعة وقدم إليه جبهة التحرير بفرنسا ، والاتحاد العام للعمال الجزائريين ، لكن الاجتماع فشل في الاهتداء إلى حل نظرا للمواقف الداخلية لبعض الأطراف بعد مشاركة مسؤولي منطقة الجزائر المستقلة، حيث قام بن بلة في 22 جويلية بالإعلان عن تنصيب المكتب السياسي رسميا بحجة أنه حاز على أغلبية المجلس الوطني للثورة في طرابلس كسلطة وطنية شرعية، وأبرز ما جاء في البيان[2] للمكتب السياسي المؤرخ في : 22 جويلية 1962 استعداده التام لقيادة البلاد وا ٍعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني ، كما وجه دعوة للمواطنين للالتفاف حول القيادة السياسية الجديدة من أجلتوطيد الاستقلال وا ٍقامة دولة عصرية وديمقراطية والقضاء على الديكتاتورية وضمان الحرية الفردية وحرية التعبير والعدالة الاجتماعية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الخونة قد استغلوا ظرفية الصراع واندمجوا فيما بعد إلى مجاهدين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المجاهد الحقيقي ، وكل هذا

[1] إبراهيم لونيسي . نفس المرجع ص ص 34 – 35 .

[2] ديملي مسعود ، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف القتال إلى إنشاء المجلس التأسيسي (مارس – أكتوبر 1962) أطروحة لنيل شهادة الماجستير –معهد التاريخ ، فرع الثورة الجزائرية –جامعة الجزائر 1999 ص 140 .

بسبب الصراع على السلطة فنجد أن روح نوفمبر والتي قامت لأجلها الثورة غائبة تماما في الاجتماع الأخير بل أنها غائبة منذ مدة على الآفاق القيادية ، ويحق للبعض التساؤل ألم يكن من سابق لآوانه التفكير في تشكيل مكتب سياسي لحزب غير محدود ؟ وهل تعتبر جلسات طرابلس اجتماعا أم مؤتمرا ؟.

فبالنسبة إلى الوطنيين الذين عقدوا آمالا كبيرة عليها فلابد لنا أن نسجل تلك الجلسات كمؤتمر ميثاق يحكم أنه كان آخر لقاء قبل الانتصار وجاء ليتوج شرعية دشنها مؤتمر الصومام وثيقة آيدولوجية كانت قاعدة لكثير من النصوص الأساسية بعد الاستقلال، وبالتالي أضفت عليها بعدا تاريخيا ، ومنه اعتبر اجتماع طرابلس مؤتمر[1] في 6 أوت 1962 ،قام أحمد بن بلة بخطوة ووصل إلى قسنطينة واجتمع بقيادة الولاية الثانية واستطاع إقناعهم وا ٍسناد لهم مناصب ووزعهم على قسمين فكلف ثلاثة منهم بإعادة تنظيم جيش التحرير واثنين بإعادة تنظيم جيش الولاية ، و تبقى له الولاية الرابعة وحدها لأن الولاية الثالثة منذ البداية كانت متمردة[2] .

و ازدادت الأوضاع تعقيدا في 20 أوت 1962 بأعالي العاصمة بين أفواج يوسف سعدي* وجنود الولاية الرابعة ، ولعل ذلك كان بدر من كتلة أحمد بن بلة و توسعت فوهة الخلافو أعلن المكتب السياسي تأجيل الانتخابات ، و قامت مظاهرات في العاصمة رفع فيها شعار "سبع سنوات بركات" ، وفي 30 أوت 1962 وقع اجتماع في مدينة بوسعادة ضم كل من الولاية الأولى والثانية بقيادتها الجديدة والخامسة والسادسة وهيئة الأركان ، وكان الهجوم على جبهتين من الجنوب والغرب ، وفي 9 سبتمبر 1962 دخلت القوات الحليفة لأحمد بن بلة العاصمة بعد انسحاب جنود الولاية الرابعة الذين كانوا وحدهم متصدين للهجوم، انتصر حلفاء بن بلة، لكن المشكل لم تحل فكثر الغضب وبقي يتفاعل فانفجر في شمال قسنطينة بقيادة محمد بوضياف ، ثم في بلاد القبائل بقيادة آيت أحمد بعد توقف محمد أو الحاج ، ثم العقيد محمد شعباني بالصحراء ، ثم فتحت المرحلة الأولى بما قام به قائد أركان الجيش الطاهر الزبيري ، ولم يكن ذلك إلا نتيجة عدم مجابهة المشاكل وحلها والتي

[1] مذكرات علي كافي ، المصدر نفسه ،ص292.

[2] أحمد منصور :الرئيس الأسبق أحمد بن بله يكشف أسرار الثورة الجزائرية ، فيديو حصة شاهد على العصر.

تطورت إلى شعور بالظلم [1] فخاضت معارك في أغلب المناطق التي كانت ميدانا للمواجهة[2].

[1] مصطفى هشماوي ، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر ، منشورات المركز الوطني ، الجزائر ص 214.

[2] لخضر بورقعة ،مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على إغتيال الثورة ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000 ، ص 147 – 148.

المبحث الرابع : استفتاء الاستقلال و التحضير لانتخاب المجلس التأسيسي :

كان من نتائج اتفاقيات ايفيان تكوين هيئة تشرف على التحضير لاستفتاء تقرير المصير الذي حدد له يوم الفاتح جويلية 1962 و لضمان سير العملية بنجاح لابد من وضع شروط وضمانات لتنظيم الأحكام العامة في الجزائر أثناء الفترة الانتقالية والتي تنتهي بانتخاب المجلس التأسيسي الوطني الذي يباشر صلاحياته الرسمية في تسيير البلاد [1]

المطلب الأول: التحضير استفتاء تقرير المصير :

كانت مهمة التحضير للاستفتاء عملية جد صعبة خصوصا في ظل نشاطات المنظمة السرية OAS[2]، وكانت تتطلب مهارة فائقة لأن مجرد توفير العدد اللازم من الأظرفة كان يقتضي شجاعة كبيرة بحيث تم استيراد فيما يتعلق بأوراق التصويت من هولندا ثم تم توزيعها على البلاد [3].

وجرت عملية تنصيب لجان الفرز و الإشراف على الرزنامة بالاتفاق مع الفرنسيين ، بحيث كانت صيغة السؤال المطروح الاستقلال في ظل التعاون مع فرنسا*.

المطلب الثاني / تنظيم الاستفتاء و مجرياته :

مع حلول الفاتح جويلية حتى كانت جميع الأجواء مهيئة و قد فاق إقبال الشعب على الاستفتاء كل التوقعات ، كانوا يريدون التصويت بنعم للاستقلال مع التعاون مع فرنسا ، ومنه عبر الشعب الجزائري عن رأيه وعدم الارتباط بفرنسا وكانت النتائج كالآتي :

- عدد المسجلين : 6549736
- عدد المصوتين : 6012680 بلغت نسبة المشاركة 91.80%
- الأوراق البيضاء و الملغاة 20565

---

[1] عمار قليل ، المصدر السابق ، 297.

[2] الموسوعة التاريخية ، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم – تونس والجزائر،1998/1999،ص165.

[3] عبد الرحمان فارس ، الحقيقة المرة ، مذكرات سياسية ، المصدر السابق ، ص ص 185-188.

* ويعود إلى اتفاقية ايفيان التي قدمت تنازلات من قبل المؤتمرين الجزائريين من أجل الحصول على الهدف المرجو وهو الاستقلال ثم تطالب بباقي الأمور الذي حدث فيها المتعاون ك : بقاء الشركات الفرنسية في المناجم ، البنوك المحروقات ، الجيش الفرنسي ..... تحليل مطالب ايفيان ، ينظر بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ايفيان ، المصدر السابق.

-الأصوات المعبر عنها 5992115

-بنعم 5975581 أي ما نسبته 99.72 %

-بلا 16534 أي ما نسبته 0.28 %

-و في جويلية (3) 1962 أعلن الجنرال ديغول عن استقلال الجزائر استقلالا تاما عن فرنسا[1].

و أعلنت جبهة التحرير الوطني يوم 5 جويلية 1962 يوم استقلال الجزائر الذي يصادف سقوط الجزائر ، حيث كان يمثل يوم الحداد الوطني ، و أصبح ذلك يمثل عيد الاستقلالو النصر[2].

المطلب الثالث / التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي :

أوحت بعض المظاهر السياسية غداة الاستقلال بإمكان إقامة حكومة تكون مسؤولة أمام المجلس الوطني التأسيسي ، ومن خلال المكتب السياسي الذي أصبح منذ أواخر جويلية الممثل الحقيقي للدولة ، فهو الذي تولى وضع القوائم الانتخابية للمجلس التأسيسي الذي تشكل من أنصار القوى التي فرضت وجودها على الساحة السياسية بواسطة القوة العسكرية[3] .

وكان من المتوقع إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي بعد ثلاث أسابيع من إجراء الاستفتاء على الاستقلال ، لكن لم تتم في الوقت المقرر لها بفعل أزمة الصائفة 1962،وبعد دخول قوات الحدود إلى العاصمة أخذ جو الحوار يسود حول المتنازعين على وقف إطلاق النار في 5 سبتمبر 1962 [4].

---

[1] ميلود بالعالية ،قيام الدولة الجزائرية العصرية ، المرحلة الأولى (1962 – 1965) التوجهات و المؤسسات ، مذكرة ماجستير ، قسم التاريخ جامعة الجزائر ، ص70.

[2] عز الدين معزة ، أطروحة فرحات عباس ، المرجع السابق ، ص 395.

[3] محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ،أطروحة دكتور اه ' إشراف محمد سليم قلاله ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص54

[4] النظام السياسي ، الجزائر ، مقال غير منشور سلمت لنا من طرف سفيان لوصيف ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، بتاريخ 15 /2010/4 ، ص ص 1-2.

وبعد أن تأكد أحمد بن بلة من ضمانه السلطة واستقرت الأمور لصالح المكتب السياسي شرع في التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي و ذلك بوضع قوائم انتخابية بالاشتراك مع الولايات و تشكلت القائمة الانتخابية 72 مرشحا من الجيش ، وهو ما جسد سيطرة هيئة قيادة الأركان على المكتب السياسي ، و جرت الانتخابات يوم 20 سبتمبر 1962، وقام المجلس بعقد أولى جلساته بتاريخ 25 سبتمبر 1962 و فيها تم انتخاب فرحات عباس رئيسا للهيئة التشريعية ، وفي الجلسة نفسها قام عبد الرحمان فارس بتسليم المهام لرئيس المجلس، وهذا حسب ما تنص عليه اتفاقيات ايفيان خلال اجتماع هذه الهيئة ثم التأكيد على الصلاحيات المخولة وهي حسب ما وردت في الجريدة الرسمية الجزائرية :

-تعيين الحكومة .

-التشريع باسم الشعب الجزائري .

-إعداد دستور للجزائر والتصويت عليه.

و صادق عليها المجلس في 26 سبتمبر 1962 ومنه تم ترشيح أحمد بن بلة رئيسا للحكومة بعد استرجاع السيادة [1] .

[1] النظام السياسي ، المرجع السابق ، ص ص 2-3.

-.خلاصة الفصل :

في القترة الانتقالية للنظام السياسي الجزائري من 19 مارس إلى غاية تنصيب المجلس التأسيسي في 20 سبتمبر 1962 خلف أزمة حادة الأطراف بين الأخوة الأشقاء انبثقت بوضوح خلال مؤتمر طرابلس الأخير ماي– جوان 1962 هددت كيان الدولة الفتية و اضطرته إلى إجراء تغيرات في الشكل والنظام.

وهو ما سنحلله في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الوضع السياسي في ظل حكم الرئيس أحمد بن بله
سبتمبر 1962-جوان 1965.

- **المبحث الأول** : انتخاب المجلس التأسيسي وتنصيب أحمد بن بله رئيسا
- **المبحث الثاني** : المظاهر السياسية لنظام الحكم من خلال دستور 1963.
- **المبحث الثالث** : ايدولوجية النظام من خلال ميثاق الجزائر 1964.
- **المبحث الرابع** : انجازات الحكومة الجزائرية.

المبحث الأول:

1- المجلس الوطني التأسيسي : (20 سبتمبر 1962 الى 10 سبتمبر 1963):

انتخب هذا المجلس في 20 سبتمبر 1962م وكان يتكون من 196 نائب وقد حددت مهامه كالتالي :

في جلسته المنعقدة في 26سبتمبر 1962 أعلنت عن تأسيس حكومة للجمهورية الجزائرية فعين السيد احمد بن بلة رئيسا لها وكفل بتشكيلها وتقديم برنامج أمامه تطبيقيا لاستفتاء 20 سبتمبر 1962م أسندت مهمة التشريع المؤقت للمجلس الوطني التأسيسي ولقد قامت الهيئة التنفيذية بتحديد صلاحيات المجلس التأسيسي ولقد تمثلت في 3 نقاط هي :

1- تعيين الحكومة

2- التشريع باسم الشعب الجزائري

3- إعداد دستور للجزائر والتصويت عليه.

والتزام الجميع بتنفيذ هذه الصلاحيات فيما يخص النقطة الأولى والثانية, حيث أنهما لم تثيرا خلافات على عكس النقطة الثالثة التي ستثير ضجة, كما سنوضح ذلك فيما بعد[1].

2- إنشاء المكتب السياسي في مدينة الجزائر :

لأول مرة يجتمع أخيرا في مدينة الجزائر يوم 14 أوت 1962 تم إنشاء المكتب السياسي الذي يبدو انه يحض بإجماع مؤكد فأجرى أولا اتصالا بالهيئة التنفيذية المؤقتة لأعلامها بقراره حول تحديد يوم 2 سبتمبر 1962 تاريخا لانتخابات , وهذه الأخير نشرت في الحال هذا القرار.

وفي نفس اليوم توزيع المهام داخل المكتب السياسي, فكلف بن علا بالشؤون العسكرية وبن بلة بالتنسيق مع الهيئة التنفيذية وبيطاط *بتنظيم الحزب وبوضياف بالشؤون الخارجية وخيضر بالأمانة العامة والمالية والإعلام, ومحمدي السعيد بالتربية الوطنية [2]

---

[1]- د .إبراهيم لونيسي, الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة,مرجع سابق، ص58.

*- رابح بطاط :-ولد في 15 /12 /1925 م بقسنطينة من أبرز وجوه الحركة الوطنية, وبعد حركة 19 جوان التصحيصية عين وزيرا للنقل ,توفي يوم 2000 /04/11.

[2]-علي هارون, خيبة الانطلاق او فتنة 62, المرجع السابق، ص184, ص185.

لكن الولاية الرابعة التي يبدو إنها لم تكن موافقة على ما جاء في تصريح الرئيس نشرت توضيحا, كان من الضروري حقا في هذا الوقت منازعة سلطة رجل لم يعد حكمه إلا ظاهريا, كما اعترف بذلك بنفسه فيما بعد, وبالفعل فإن السلطة وقعت بين أيدي المكتب السياسي, وهذا تجسيد لحقيقة قائمة بما في ذلك الشؤون الخارجية التي أصبحت تتبع بوضياف عضو المكتب السياسي, كما أن الهيئة التنفيذية نفسها صارت تعمل مباشرة مع المكتب السياسي بواسطة بن بلة, وفي الحال حصرت حرية التعبير بطريقة سيئة وتم توقيف جريدة الجزائر الجمهورية في مدينة شرشال الأمر الذي أدى بالطبع إلى احتجاج الجريدة, ثم أن التعايش السلمي بين سلطتين لا يمكن التقارب بينهما .

الأولى هي السلطة المركزية الجديدة مجسدة في المكتب السياسي والثانية هي السلطة الفعلية التي تمارس بصفة طبيعية في مدينة الجزائر وكامل منطقتها في أول تصريح له ندد خيضر (بالتعسف والتجاوزات ومنع الاستيلاء على الأملاك) وهذا مارد عليه مجلس الولاية الرابعة الحائز على السلطة المحلية قائلا : (المكتب السياسي عبر عن نفسه منذ البداية بإجراءات تشوبها الريبة تجاه منضمة جبهة التحرير الوطني)وهكذا فإن مدير الإذاعة وهو مناضل أصيل سرح وعوض بمذيع سابق كان يدعو خلال 13 ماي 1958م إلى التآخي مع قتلة الشعب الجزائري ويمنع اليوم كل بيان صادر عن مجلس الولاية.

ومن جهتها فإن الولاية الثالثة مع انضمامها إلى اتفاق 20 أوت المؤسس للمكتب السياسي ذكرت بان (مصلحة البلاد تقتضي صيانة الوحدة والشرعية والديمقراطية) ومن المعلوم انه ساد منذ ذلك الوقت اعتقاد مبني على تأكيدات مجانية مفادها إن الفيدرالية نجحت في برنامجها وتغيرت أفكارها إدخال مفهوم الاشتراكية في ميثاق طرابلس.[1]

وقد تبنى المؤتمر النقاط التالية:

- الاشتراكية تعد أرضية لعمل الحكومة الجزائرية.

أما لفظ الاشتراكية فقد أدخل في النصوص العقائدية لجبهة التحرير، ولأول مرة في ميثاق الجزائر سنة 1964، وفي تصريح إذاعي أكد خيضر* قرارات المكتب السياسي لاستعادة النظام

[1]- علي هارون, خيبة الانطلاق او فتنة صيف 62, المرجع نفسه, ص186.

العام: منع الاستيلاء على الأملاك والتفتيش وجمع الاشتراكات والاقتطاع من السلع والغلات وقبل ذلك بعدة أيام أعلن في قسنطينة ضباط من جيش التحرير (إن التقسيم الإقليمي للولايات ليس له مبرر، وا ن زواله لابد أن يحدث قريبا) ووافق الرائد سليمان موافقة كاملة على هذا التحول.

أما بومنجل فقد أبرز في معرض حديثه عن قرارات المكتب السياسي الإجراءات العامة المتعلقة بالفصل بين السلطات وتنظيم الحزب وبطبيعة الحال فإن قائد الولاية الرابعة لم يكن يولي لتلك الإجراءات أهمية أكبر من كونها مجر د مشروع.

وقد صرح الناطق باسم الولاية المكلف بالاتصال بأن لاشيء يمكن أن يتم حاليا بصفة نهائية مادامت صلاحيات المكتب السياسي محدودة في الز مان والمهام[1].

[1]- علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف62، المرجع نفسه، ص 188.

*- **محمد خيضر:ولد في 1921 بالعاصمة إلتحق بحزب الشعب شارك في عملية بريد وهران سنة 1949 إنظم إلى صف مصالي الحاج, أغتيلة يوم 14 جانفي 1967.ينظر:موسوعة اعلام الجزائر من 1954-1962.**

المبحث الثاني: المظاهر السياسية لنظام حكم الرئيس بن بلة من خلال دستور 1963:

قام المجلس بمحاولات لإعداد مشروع الدستور، لكن تبين للمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني ولرئيس الحكومة أن النقاش الدائر في المجلس لا يعبر عن مبادئ الثورة ومضمون برنامج ميثاق طرابلس الهادف إلى إرساء ديمقراطية شعبية، ولذلك تم تكليف لجنة خاصة لإعداد مشروع الدستور الذي تم إقراره من قبل المجلس الوطني التأسيسي في 28 أوت 1963م قبل عرضه على استفتاء شعبي في 08 سبتمبر 1963م، ليكون بذلك أول دستور في تاريخ الدولة الجزائرية المستقلة، وتبنى النظام السياسي الجزائري في ظل دستور 1963 على أساس النظام الجمهوري في ظل الديمقراطية الشعبية حيث تمارس السلطة من طرف الشعب الذي تتكون طليعته من المثقفين الثوريين والفلاحين والعمال، مع إقرار النظام الاشتراكي أسلوبا لتنمية البلاد وترقية الشعب وحصر أدائه في الحزب الواحد، المتمثل في حزب جبهة التحرير الوطني " كحزب طلائعي يهتم بتجديد سياسة الأمة ويوجه ويراقب مؤسسات الدولة، كما أقر هذا الدستور حقوق وحريات الأفراد من منظور التوجه الاشتراكي"*.

– وحدد دستور 1963 ممارسة السيادة في البلاد من خلال ثلاث هيئات هي المجلس الوطني، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية مع الإشارة أن السلطة التنفيذية طبقا للنص يتولاها رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام ويجمع بين منصبي رئيس الجمهورية والحكومة، ويعد مسؤولا أمام المجلس الوطني[1].

---

* عوامل التوجه الاشتراكي:

– تعاطف حكومات الدولة الاشتراكية مع الثورة المسلحة، – اعتماده على مبدأ العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي.

– امكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية والفنية) ضعيفة وعاجزة عن إحداث تنمية.

– الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق.

ينظر: – إبراهيم لونيسي، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، مرجع سابق، ص85، ص86.

[1]– فوزي أوصديق، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري "النظرية العامة للدولة"، ج1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، د.ط،2000، ص57.

1- إعداد الدستور:

بموجب القانون الدستوري المؤرخ في 20 سبتمبر 1962م خول المجلس التأسيسي إلى جانب تعيين حكومة والتشريع باسم الشعب مهمة ثالثة وأخيرة تتمثل في إعداد دستور للجمهورية والتصويت عليه قبل عرضه على الشعب للاستفتاء حوله، لكن المجلس تأخر في إعداد مشروع الدستور بسبب الخلافات الداخلية والعراقيل التي اعترضته*، تاركا المجال أمام المكتب السياسي، الذي تدخل بعد 10أشهر من إنشاء المجلس، فأوعز لمجموعة من أنصار بن بلة لإعداد مشروع للدستور مع أن هذا الأخير صرح لدى تقديم برنامجه في 26-09-1962م على أنه: "فيما يتعلق بالدستور فإن مجلسكم هو صاحب السيادة الكاملة، يمنح للبلاد الدستور الذي يرى بأنه يستجيب لمصالح الشعب في مضمونه، كيفيات تطبيقه، إن الحكومة ستستفيد بالحياد الصارم" وهو التصريح الذي تراجع عنه رئيس الحكومة لدى مناقشة مشروع الدستور، حيث رأى، بأن المشروع الرسمي أعد من قبل الحزب، ولا يجوز لنواب الحزب أن يغيروه أو يضعوا شروطا مسبقة للموافقة عليه، لأن في ذلك إقرار بمنافستهم بالنتيجة، وضع أنفسهم خارج الأمة.

وقد تم إعداد مشروع الدستور في جويلية 1963م من طرف المكتب السياسي بإيعاز من الحكومة وطرح للمناقشة على ندوات جهوية للإطارات (الجزائر- وهران- قسنطينة) ثم أمام الندوة الوطنية لإطارات الحزب في الجزائر بقاعة سينما "الماجيستك" الأطلس حاليا بباب الواد التي وافقت عليه في 31 جويلية 1963، وعلى إثر ذلك قدمه خمسة (5) نواب كاقتراح مشروع دستور على المجلس الذي وافقت عليه بتاريخ 29 أوت 1963[1].

* العراقيل التي اعترضت دستور 1963:

- استقالة فرحات عباس من رئاسة المجلس التأسيسي في 12 أوت 1963.

- التقليل من شأن المجلس التأسيسي من خلال صياغة الدستور باسم المكتب السياسي للحزب.

ينظر: إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 64، ص65.

[1]- السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري ،ط2، دار الهدى، عين مليلة، 1993، ص48.

2- تنظيم السلطات في ظل دستور 1963:

يتميز دستور 1963 في كونه إلى جانب اهتمامه بتنظيم السلطات، لم يهمل الجانب التاريخي والنضالي للشعب الجزائري وانتمائه العربي الإسلامي، كما أنه حدد مبادئ وأهداف النظام داخليا ودوليا في ظل الاختيار الاشتراكي والحزب الواحد رافضا التعددية الحزبية و النظام الحر، مما دفع بالبعض إلى أنه ليس دستور قانون، وا ٍنما دستور برنامج فقط.

كما أن هذا الدستور يعترف بالكثير من الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أن يعترف بحق الملكية على أنه يقيد التمتع وممارسة تلك الحقوق والحريات بأن لا تستعمل للمساس باستقلال الأمة وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية ومؤسسات الجمهورية ومطامح الشعب الاشتراكية ومبدأ وحدية جبهة التحرير الوطني مما يضفي على الدستور الطابع البرامجي في مختلف بنوده لترابطها مع بعضها من حيث الأساس الفلسفي وأسلوب الحكم وأهدافها[1].

أولا- السلطة التشريعية:

نص الدستور في مادته 27 على أن " السيادة الوطنية للشعب يمارسها ممثلين له في مجلس وطني ترشحهم جبهة التحرير الوطني وينتخبون باقتراع عام مباشر وسري لمدة خمسة سنين."

أما المادة 28 فتنص "يعبر المجلس الوطني عن الإ ادة الشعبية ويتولى التصويت على القوانين ويراقب الحكومة".

من هذين النصين يتضح لنا بأن المجلس الوطني يعبر عن الإرادة الشعبية ويمارس السيادة باسم الشعب، فهو الذي يعد القوانين ويناقشها ويصوت عليها[2].

- فيما يتعلق بعلاقة المجلس بالحكومة، فإن الدستور خول المجلس سلطة مراقبة النشاط بواسطة الاستماع إلى الوزراء، داخل اللجان والسؤال الكتابي والشفهي بمناقشة أو بدونها.

وفي سبيل ذلك يتمتع النائب بالحصانة البرلمانية التي تضمن له ممارسة مهامه دون قيد بحيث لا يجوز إيقافه أو متابعته أثناء مدة النيابة عن قول أدلى به أو تصويت، كما لا يجوز

[1]- السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، المرجع نفسه، ص51، ص52.

[2]- السعيد بوشعير، المرجع نفسه، ص52.

إيقافه أو متابعته حتى في القضايا الجنائية دون إذن من المجلس،إلا أنه في حالة التلبس بالجريمة أو بموافقة المجلس، وقد ألزم الدستور رئيس الجمهورية باستشارة المجلس بشأن المعاهدات والاتفاقيات وأن يتولى الموافقة على إعلان الحرب وإبرام السلم، كما يلتزم بتعيين الثلثين من وزرائه من بين نواب المجلس، فضلا عن أن رئيس الجمهورية لديه سلطة تسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية، عليه أن يكيفها طبقا لإرادة الشعب التي يحسمها الحزب ويعبر عنها المجلس الوطني.

– فمن خلال القراءة السطحية للنصوص يستنتج بأن دستور 1963، تبنى أدوات عديدة من النظام البرلماني، وبالتالي فإن السلطة التنفيذية، وفقا لذلك تكون تابعة للبرلمان، لاسيما، وأن المجلس الدستوري، لم يلجأ إلى الطريقة المستحدثة المتمثلة في تحديد اختصاصات البرلمان بطريقة حصرية وترك ما بقي للحكومة.

– لكن اعتماد نظام الحزب الواحد في الدستور وتقرير أن جبهة التحرير الوطني هي التي تحدد سياسة الأمة، وتوحي بعمل الدولة، ويراقب عمل المجلس الوطني والحكومة وكونها التي تتشخص فيها المطامح العميقة للجماهير وأنها هي التي تنجز أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وشعبية الاشتراكية في الجزائر وأن الترشح للمجلس يتم من قبل قيادة جبهة التحرير[1].

كما أن تقرير مسؤولية رئيس الجمهورية أمام المجلس يصعب قبوله وخصوصا تطبيقه لأن النواب تابعين للحزب الذي يرأسه رئيس الجمهورية وأخيرا يمكن القول بأن سحب الثقة بموجب ملتمس رقابة من رئيس الجمهورية بواسطة أقلية من المناضلين في الحزب (النواب لا يشكلون إلا أقلية من المناضلين وإن كانوا يمثلون الشعب بأكمله) يتطلب استدعاء مؤتمر استثنائي لاقتراح مرشح للرئاسة.

فهل بانعقاد المؤتمر وتعيين مرشح جديد يفقد الأمين العام الذي سحبت منه الثقة كرئيس منصبه في قيادة الحزب؟ وعلى أي أساس قانوني؟.

ثم أن الأمين العام لا ينتخب (يزكي)من طرف النواب فقط، وإنما من كل المناضلين بواسطة مندوبيهم، مما يجعل مسألة إقالته من الحزب فيها نظر.

[1] – السعيد بوشعير،المرجع نفسه، ص54.

– نستخلص مما سبق أن المجلس الوطني لا يتمتع بالاستقلالية الضرورية عن رئيس الجمهورية لممارسة مهامه التشريعية والرقابية، وبالتالي فإنه مضطر للتعاون مع السلطة التنفيذية من موقع ضعيف.

ثانيا– السلطة التنفيذية:

جاء في المادة 39 من الدستور، بأن السلطة التنفيذية تستند إلى رئيس الدولة حامل لقب رئيس الجمهورية، الذي ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري بعد تعيينه (أي اقتراحه) من طرف الحزب، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية وعمره خمسة وثلاثون سنة على الأقل.

وقد خول الدستور لرئيس الجمهورية سلطات واسعة منها على الخصوص تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسيير وتنسيق السياسة الداخلية للبلاد، كما يتولى بمفرده تعيين الوزراء[1]، فضلا عن ذلك فإنه هو الذي يعين الموظفين في المناصب المدنية والعسكرية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية كما أعطيت له[2] سلطة إصدار القوانين.

– أما في ظل نظام وحدة السلطة التي يقودها حزب وحيد يترأسه رئيس الجمهورية فإن تحديد المدة يفقد قيمته لأن المجلس يتحول إلى هيئة منفذة لتوجيهات الحزب، ومن ثمة فإنه يصعب عليه أن يبادر بالتشريع ويفلح في موضوع تكون الحكومة ، والجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية وفقا للمادة 58 يجوز له أن يطلب من المجلس الوطني التفويض بمدة محددة[3].

[1]– السعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري، المرجع نفسه، ص54، ص55.

[2]– إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 73.

[3]– إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص 74.

ثالثا- السلطة الشخصية (القضائية):

إن سيطرة رئيس الجمهورية على السلطة التنفيذية دون منازع ومشاركة المجلس في التشريع (مادة 58) ساعد على تركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية وتشخيصها في شخصه عن طريق الاستحواذ عليها بموجب تلك المادة مما مكنه من إقامة سلطة شخصية.

-وا ٍذا كانت هناك مبررات موضوعية دفعت برئيس الجمهورية إلى تقرير الحالة الاستثنائية، فإن الذي ضاعف في الإبقاء على تركيز السلطة وضعف المجلس الوطني هو الجمع بين قيادة الحزب والدولة في القمة واندماجها لصالح رئيس الجمهورية، حيث أصبح بعد مؤتمر الجزائر هو الأمين العام للحزب، ذلك المؤتمر الذي تم التحضير له من قبل رئيس الجمهورية لتكريس الاختيار الاشتراكي والحزب الواحد وأخيرا تتولى المؤسسات والأجهزة التنفيذ، نجد الجهاز التنفيذي للحزب (المكتب السياسي) الذي وقع خلاف بين قادة الثورة بشأن مدى مشروعية تمثيله، يضع مشروع الدستور مضمنا إياه اختيارات قادته، وباسم الحزب يفرضه على المجلس التأسيسي ممثل صاحب السيادة، وينصب أحد أعضائه عن طريق الاقتراح رئيسا للجمهورية الذي بعد أن أبعد معارضيه بمساعدة الجيش، وتأكد ذلك في منع اللجنة المركزية من الإطاحة به وتقرير حقه في تعيين أعضاء المكتب السياسي، مما جعله يتمتع بحرية التحرك فيما بين المؤتمرين إلى جانب سلطاته الواسعة على مستوى الدولة وبذلك تحققت شخصية السلطة وأصبح صاحب السلطة العليا الوحيد في الحزب والدولة[1].

ولعل هذه القوة التي وقفت بجانب الرئيس بن بله وينتمي قادتها إلى ما يسمى بمجموعة وجدة، هي التي كانت تؤرق بن بله، بعد أن قضى على شعباني* ولم يحسن استعماله في مواجهة تلك القوة، بعد ذلك خصص وقته لإضعافها تمهيدا للقضاء عليها لتأمين مستقبله السياسي القيادي وشرع في ذلك بإلحاق الولاة واختصاصاتهم برئاسة الجمهورية بتاريخ 1964/07/31، مقلصا من مهام وزير الداخلية أحد مجموعة وجدة والمقربين لبومدين، قدم استقالته التي قبلت ويتولى

* من مواليد 1934 ببسكرة عسكري ومجاهد أثناء الثورة وفي يوم 3 سبتمبر1964م تم إعدامه من طرف أحمد بن بلة بتهمة محاولة التمرد على السلطة وزرع الفتنة. (أنظر موسوعة أعلام الجزائر من 1954 -1962)

[1]- السعيد بوشعير، مرجع سابق، ص 55، ص59.

الرئيس مهام تلك الوزارة، غير أن أهم قرار كان له وقعه على مجموعة وجدة والجيش هو إنشاء ميلشيا مستقلة عن الجيش بفرض التقليص من دور الجيش وعزله عن الشعب ولم يتوقف عند هذا الحد بل قرر إنشاء مديريتين ملحقتين بالرئاسة مكان وزارتي المالية والإعلام والتخطيط، إلا أن الزبيري لم يكن راضيا عن تصرفات رئيس الجمهورية فأيد مواقف الجيش بقيادة بومدين مجموعة وجدة، ووقف بجانبهم للإطاحة بالرئيس بن بله في 19 جوان 1965، لا ينبغي تجاهله في هذا المجال هو أن الجيش باعتباره القوة الوحيدة المنظمة والمالكة للقوة والقادرة على التأثير فعلا في القرار السياسي، قد كان له دوره الحاسم في القضاء على معارضي بن بله ومنافسيه على السلطة، وقد قبل التعاون معه والوقوف بجانبه لمعرفته الجيدة لشخصية الرئيس المحبة والمتطلعة للزعامة الرافضة للتعاون مع شخصيات سياسية تاريخية معروفة قادرة على المنافسة، كما كان يدرك بأن الرئيس سوف يجد نفسه أداة طيعة في يده وواجهة لإخفاء الممارس الفعلي للسلطة غير أن بن بله هو الآخر كان يعمل على تقليم الجيش بعد أن استعمله لإبعاد معارضيه، لكنه فشل في ذلك، فكانت الكلمة لصاحب القوة اضطر للظهور كممارس فعلي ورسمي للسلطة[1].

المبحث الثالث: أيدلوجية النظام من خلال ميثاق 1964م:

الميثاق* الوطني: يتميز النظام لجزائري عن غيره من الأنظمة باعتماده طريقة المواثيق المكتوبة الضخمة كأسلوب لبيان إيديولوجية ورؤية الحكام والشعب للتاريخ والمجتمع والمستقبل بكل محتوياته، وهو أسلوب جديد يسمح بتوحيد الرؤيا لدى الحكام والمحكومين توضيح الإيديولوجية المعتنقة وأسلوب الحكم، وبالتالي تتقيد .

وا ٍبعا المعارضة باسم وحدة العقيدة التي تجمع الحكام والمحكومين، وا ٍذا كانت المواثيق السابقة قد وضعت من قبل حزب جبهة التحرير الوطني باعتباره القائد والموجه، فإن الميثاق الوطني

*-الميثاق:هو وثيقة تبين فيها الاتجاهات العامة للعمل الوطني في المجالات المختلفة.ينظر:معجم القانون،الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية د.ط،القاهرة،1999،ص28.

1- السعيد بوشعير، المرجع نفسه ، ص 60.

يختلف عنها في كونه جاء إضافة إلى توضيح إيديولوجية النظام وأهدافه لإضفاء صفة الشرعية على الأعمال التي قام بها النظام.

ولقد سعى ميثاق الجزائر سنة 1964م إلى ترجيح كفة الحزب على حساب الدولة، ولكن الظروف لم تسمح بتجسيد ما ورد فيه بسبب حدوث حركة 19 جوان 1965م، الذي جمد كل ما كان موجودا من قبل، كان قادة الانقلاب يرون أن الدولة هي المؤسسة أما الحزب فهو الشعب على عكس بن بله الذي عارض أن تكون الأولوية للدولة على حساب الحزب حيث جاء في تقريره ل المؤتمر الحزب 1964م من أنه لابد من شن حرب لا هوادة فيها على التيار الذي يزعم أن بناء الدولة شرط مسبق لخوض غمار الثورة، ونية بن بله إلى خطورة تلك الدعوى على مسار الجزائر بقوله[1]:" هذا الطريق الخاطئ قد يؤدي بنا إذا ما اتبعناه إلى وضع السلطة في أيدي أولئك الذين يملكون الثقافة والسياسة، أي في أيدي العناصر المرتبطة بالبرجوازية"، لكن العملية بمجرد أن انطلقت اصطدمت بحاجزين هما:

– نزعة بن بله إلى احتكار السلطة، حيث كان يرفض تأسيس حزب يتولى قيادة البلاد عوضا عنه، وكان يطمح إلى إقامة علاقة مباشرة مع الجماهير تجعله في غنى عن وسائط المؤسسات[2].

ضغوط جماعة وجدة(*)الرافضة لقيام أية مؤسسة يمكن أن تنافس الجيش وفي مقدمتها الحزب.

إذا كانت المحاولة الأولى لتنظيم الحزب قد انتهت بانقسام النواة الأساسية للمكتب السياسي، فإن المحاولة الثانية التي قادها بن بله شخصيا قد أدت إلى تفكك التحالف الذي أقام عليه حكمه وهو التحالف مع الجيش.

---

[1]– إبراهيم لونيسي، الخلفية التاريخية لانبعاث الدولة الجزائرية المعاصرة وركائز نظامها السياسي إلى غاية 1992، الحوار الفكري، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، د.ط،2007، ص103.

[2]– النظام السياسي الجزائري، woord، مقال غير منشور، سلمت لنا من طرف الدكتور لوصيف سفيان، جامعة فرحات عباس، سطيف، بتاريخ 2014/04/15، ص8.

* جماعة وجدة: هم أحمد مدغري، قائد أحمد الشريف بلقاسم، هواري بومدين، ينظر: أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، ص27.

وانتهت المحاولة الثانية التي انطلقت في خريف 1963م بانعقاد مؤتمر الجزائر في 16 أفريل 1964م، وكانت فكرة المؤتمر وما تبعها من قرارات مثار خلاف حاد بين بن بله وجماعة وجدة، إلى درجة أنها قدمت الاستقالة جماعيا إلا أن بن بله رفض ذلك.

حتمت ظروف سياسة عديدة على بن بله كي يعتمد على الجيش، حيث كانت في صيف 1964م تهديدات جديدة للنظام في جنوب وغرب الجزائر بظهور معارضة عسكرية هناك، وفي نفس الوقت ظهرت معارضة سياسية، سعى بن بله إلى أن يحد من سلطة بومدين عن طريق تقليص صلاحيات وزيري الداخلية والخارجية فشكلت حكومة جديدة في ديسمبر 1964م، تضمنت سبعة وزراء جدد كلهم لا يملكون تاريخا خاصا من المشاركة في الثورة، كما تولى بن بله مهام وزارة الداخلية والمالية والإعلام، وكان ينوي إدخال أفراد لم يكن لهم دور في العملية السياسية قبل الاستقلال، ليوازن التفوق العسكري المتزايد بنفوذ مقابل يفوقه[1].

المبحث الرابع: انجازات الحكومة الجزائرية:

لقد تناولنا في هذا العنصر أهم انجازات الحكومة الجزائرية الأولى برئاسة الرئيس أحمد بن بله وقد تمثلت أهم الانجازات في:

I- داخليا:

أولا- 1- اتفاقية التسيير الذاتي:*

منذ نهاية 1962 تم الاستيلاء على الأملاك الشاغرة للمعمرين بشكل فردي أو جماعي من قبل أجراء مزارع المعمرين، إثر مغادرة المعمرين لها، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى حماية هذه المزارع، ومنع تهريب الآلات الزراعية وحافظت على الوحدات الزراعية الكبرى، وقد تم الإعلان عن تطبيق مرسوم التسيير ذاتيا في 1963، حيث أصبح نصف المزارع الشاغرة مسيرة ذاتيا، وفي 23 مارس 1963، بدأت عملية تأميم الأراضي الزراعية وأنشئت (الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي) التي تمثلت بتأميم الوحدات الزراعية لكبار المستعمرين الفرنسيين والتي بلغت 127

[1]- النظام السياسي الجزائري، woord، مقال غير منشور، سلمت لنا من طرف الدكتور لوصيف سفيان، المرجع نفسه، ص9.

* التسيير الذاتي: وفيه يسير الفلاحون الأراضي التي تركها المستعمرون، ويكون الفلاحون كأجراء، ينظر: بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1963-1988م.ص27.

مزرعة وتقدر مساحتها ب200 ألف هكتار، وفي 01 أكتوبر 1963م قرر الرئيس أحمد بن بله تأميم كل أراضي المعمرين، ووضعت جميع المزارع المسترجعة تحت تصرف التسيير الذاتي، أما عدد العمال والفلاحين الذين كانوا عامل دائم يعملون في الأراضي يبلغ عددهم 80.000 عامل دائم، وبعد التأمينات بلغ عددهم 2300 لجنة تسيير تابعة للقطاع الاشتراكي وأصبحت مساحة الأراضي التي تحت استثمار لجان التسيير الذاتي أكثر من 3 مليون هكتار والتي تمثل 3/1من مساحة الأراضي الزراعية[1].

2- التسيير الذاتي بين التأييد والمعارضة:

تضاربت الآراء واختلفت من هذه القرارات بين مؤيد ومعارض عن موقف الجماهير يقول بن بله أن الأفراح عمت كل مكان لاسيما أنهم يتخلصون من سيطرة المستوطنين تدريجيا[2].

هناك أشخاص وا ٍن كانوا قد وافقوا على المراسيم فإنهم لم يوافقوا على طريقة التسيير أمثال "بشير بومعزة" **وزير الاقتصاد و"أحمد محساس" ***وزير الفلاحة، وخلال سنة 1964 جرت عدة مناقشات ولقاءات ساخنة بين مناصري القرارات ومنافسيهم أصحاب السلطة الفعلية بما لهم من سلطة على المنشآت المسيرة ذاتيا.

وكذلك داخل الجيش، فالآراء كانت متضاربة ففي وزارة الدفاع وفي القمة حيث الضباط الفارين من الجيش الفرنسي يعتبرونها قرارات خطيرة، كافحوها في مختلف أجهزة الدولة وعبر الإشاعات والمناورات التي ينظمها الجيش العسكري، بالمقابل هناك الكثير من عناصر الجيش تعاطفوا مع القرارات ودعموا تجربة التسيير الذاتي، وكذلك هناك الكثير من المؤيدين من المثقفين والمناضلين داخل جبهة التحرير[3].

** علي محساس :- ولد 23 / 11 / 1922 م تقلّد عدة مناصب كان مسؤلا عسكريا وسياسيا بعد الإستقلال ووزيرا للثقافة عام 1963 . (أنظر موسوعة أعلام الجزائر من 1954 -1962)

***- بشير بومعزة ولد 1927 بمدينة خراطة ، كان وزيرا للعمل في أول حكومة كما شغل عدة مناصب وزارية (أنظر بومدين وآخرون).

[1]- بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988،تر: د- صباح ممدوح كعدان، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م، ص27.

[2]- روبير هيرل، مذكرات أحمد بن بله، تر: العفيف الأخضر، دار الآداب، د.ط،د.س،ص176.

[3]- عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية1958 -1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001، ص99.

كما أن البرجوازيين الجزائريين كان من الطبيعي أن يكون ساخطين على القرارات التي حرمتهم من الاستثمار في الممتلكات الشاغرة[1].

وكذلك الصحافة الفرنسية والغربية فقد حاولت جاهدة الإساءة لهذه القرارات وتتبع عثراتها لأنها تقضي على الكثير من المصالح الفرنسية في الجزائر وتضعف ارتباطها بالرأسمالية[2].

3- الصعوبات التي واجهها التسيير الذاتي:ولقد تمثلت في النقاط التالية:

- ضعف الاعتمادات المسخرة لتجديد الطاقات المنتجة والإجراءات المتخذة في إطار التكوين والتأطير التقني للتصدي لانهيار الطاقات الإنتاجية القائمة.

- تدني المستوى الثقافي للقوة العاملة (90%) من العاملين أميون، والمؤهلون وجهوا إلى الاشتغال بمهام إدارية[3].

- تدني المستوى الثقافي للقوة العاملة(90%)من العاملين أميون ،والمؤهلون وجهوا إلى الاشتغال بمهام إدارية.

الصعوبة التمويل وتسويق المواد الفلاحية المنتوجة[4].

ثانيا- حرب الرمال*:

بعد استقلال الجزائر أرسل الجيش الجزائري إلى المناطق المتمثلة في بشار وتندوف وأقصى الجنوب الجزائري، فقام الجيش المغربي لجس النبض للتعرف على ردة فعل الجزائر، فأرسل عدة أفراد مسلحين من جيشه إلى منطقة حاسي البيضاء الواقعة بتندوف داخل التراب الجزائري بحجة جلب الماء، فوجه لهم الجيش الجزائري تحذيرا من دخول الأراضي الجزائرية لأي سبب كان.

ولقد تكرر دخول الوحدات العسكرية المغربية إلى الصحراء الجزائرية، رغم تحذير الجيش الجزائري لهم، مما جعل قيادة الناحية العسكرية الثالثة التي تضم بشار وتندوف تمنع دخول

---

[1]- روبير هيرل، المصدر نفسه، ص182.

[2]-المصدر نفسه، ص180.

[3]- د- شريف حتاته، رحلة الربيع إلى الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ط،1965، ص11.

[4]- بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، مرجع سابق، ص32.

* حرب الرمال :وطالبت فيها المغرب بالصحراء الغربية وتندوف بعد استقلال الجزائر 1962، ينظر: العقيد الطاهر زبيري، نصف قرن من الكفاح، مرجع سابق ،ص42.

الجنود المغاربة الذين حاولوا انتهاك حرمة التراب الوطني، ووقع هناك قتلى وجرحى وحمل كل طرف مسؤولية هذه الاشتباك للطرف الآخر[1].

ودخل الأشقاء في حرب دامية استمرت لقرابة أسبوعين (من 19 أكتوبر 1963 إلى 02 نوفمبر 1963) سميت بحرب الرمال[2] لوقوعها في الصحراء، وجرت عدة معارك بين الجيشين الجزائري والمغربي في المناطق الحدودية (حاسي البيضاء وبوعرفة وبني ونيف وتنجدوب وعين تينفوشي).

تولى العقيد هواري بومدين قيادة العمليات الحربية في مركز عسكري متقدم بتلمسان ومن هناك كان يوجه التعليمات العسكرية إلى القوات المسلحة واستعان العقيد بومدين بمحمد الصديق بن يحي في ملف المغرب، وكان يستشيره في القضايا القانونية.

الملك الحسن الثاني كان أكثر حكمة من قادة جيشه عندما وافق على وقف القتال والرجوع إلى الخطوط الأولى قبل بداية الحرب والبدء في المفاوضات بشأن ترسيم الحدود، حيث توجه الرئيس بن بله إلى مالي لمقابلة رئيسها الذي قام بوساطة لحل الأزمة بين الجزائر والمغرب.

وبعد وقف إطلاق النار، تم تبادل الأسرى من الجانبين وفي نفس العام 1963، تأسست منظمة الوحدة الأفريقية التي أقرت مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عند الاستعمار لتجنب اندلاع مزيد من الحروب بين الدول الإفريقية حديثة الاستقلال بسبب تغير الحدود بعد قرون من الاحتلال الأوربي لإفريقيا[3].

II- خارجيا:

ساهم أحمد بن بله بعد الاستقلال لعام 1962: في عدة مشاريع منها:

المشاركة في الاتحاد المغاربي (1964-1988).

- كانت هناك اتفاقيات ثنائية لكن فيما يخص دول المغاربة لم تقم بأي مشروع وحدة إلا في 17 أفريل 1989.

---

[1]- العقيد الطاهر زبيري، المرجع نفسه، ص41، ص42.

[2]- بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، مرجع سابق، ص31.

[3]- العقيد الطاهر زبيري، مرجع سابق، ص42، ص43.

– إتفاق بين الجزائر وليبيا ديسمبر 1971، اتفاق حاسي مسعود.

– المشاركة في معاهدة الاتحاد المغربي الإفريقي بين المغرب ولبيبا 1984 وكذا مشكلة الصحراء الغربية.

–الانضمام إلى المنظمات الدولية:

– ارتبطت الجزائر بمنظمة الأمم المتحدة قبل استعادة سيادتها، حيث عرفت أروقتها ومكانتها واجتماعاتها ودوراتها (1955–1962) القضية الجزائرية كقضية شعب علق أماله على ميثاقها رغم تعنت فرنسا وحلفائها، إلا أن جبهة التحرير الوطني وفقت بدعم من مجموعة باندونغ والدول العربية و الإفريقية ... استماتوا من أجل إحقاق الحق.

– من خطاب الذي ألقاه أحمد بن بله بمناسبة انضمام الجزائر إلى المنظمة ".... إن المبالغة في التنقيص من دور هيئة الأمم المتحدة تبدو لنا غير صحيحة إن الأمم المتحدة أداة نافعة وقابلة لاستكمال جوانب النقص فيها والجزائر التي لم يكن تصويت الأمم المتحدة خلال 7 سنوات من الكفاح يلبي رغباتها... تعرف التجربة نواحي القوة وجوانب الضعف في منظمتها، إذ أفضل طريق لتحسين هذه الأداة إلى آخر المقولة**[1].....وتجريد مكانة الدول الكبرى من كل امتياز مجحف".

–حرصها على الجامعة العربية وتطوير آليات عملها حتى تتمكن من مواجهة المشاكل الداخلية للدول الأعضاء، ومواجهة المشاريع العالمية التي تسعى لإرباك المنطقة من جهة وتغيير خارطتها السياسية من جهة ثانية أو الصراع العربي الاسرائلي و الحلول المقترحة له، مشروع الشر ق الأوسط "الحرب الأمريكية العراقية"***.

* أنظر: نص من خطاب ألقاه بن بله لانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة ، أنظر: المجاهد، 1962/10/13.

**–أنظر إلى الميثاق الوطني 1986.

*** ينظر إلى الميثاق الوطني 1976.

- سلبيات نظام الرئيس أحمد بن بله التي أدت إلى الإطاحة به من خلال حركة 19 جوان 1965:ولقد تمثلت في النقاط التالية:

1- الحيلولة دون تكوين حزب ثوري طلائعي يضم كل المناضلين من أجل بناء الجزائر المستقلة الجديدة على أساس اشتراكي حقيقي وتخريب كل جهد بناء في سبيل ذلك[1].

2- عدم تكوين الدولة الجزائرية الثورية وتجميد كل محاولة لإحداث إصلاح جذري في الأجهزة الإدارية، بما يعزل عن مراكز السلطة كل العناصر الانتهازية والتي ارتبطت مصالحها بمصالح المستعمرين[2].

3- إبعاد وتصفية العناصر النضالية التي أسهمت ايجابيا في الثورة وتمكين العناصر الانتهازية وغير ثورية من مراكز السلطة والإثراء الشخصي على حساب الشعب[3].

4- إهدار حريات بعض المواطنين والقبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات أو أسباب إلا للإرهاب أو لدوافع شخصية "إعدام العقيد شعباني "وقد خلف بن بله عند سقوطه في 19 جوان 1965 في ظلام السجون 2500 سجين[4].

5- بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدة الدولة والشعب[5].

6- فشل السياسة الاقتصادية عامة وسياسة الزراعة خاصة نتيجة تدخلاته التعسفية[6].

7- الانحراف بخط الثورة الأساسي من القيادة الجماعية إلى التسلط والتحكم الفردي الذي أسقطته الثورة[7].

---

[1]- سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص63.

[2]- د، إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص125.

[3]- د.ابراهيم لونيسي،المرجع نفسه، ص125.

[4]- المرجع نفسه، ص124.

[5]- المرجع نفسه، ص124.

[6]- سعد بن البشير العمامرة، مرجع سابق، ص63.

[7]- د، إبراهيم لونيسي، مرجع سابق، ص123.

-خلاصة الفصل:

بعد الاستقلال اعتقد الجميع أن الدولة الجزائرية برئاسة أحمد بن بله ستتحمل مسؤولياتها كاملة فيما قضى عليه الاستعمار من قيم ثقافية واجتماعية ومؤسسات إلا أن الأمور سارت على عكس ذلك فاتخذت مجموعة من الإجراءات الشكلية والقرارات الارتجالية لم تف بالمطلوب، وتطورت الصراعات السياسية بين إطارات الثورة ومناضليها وقامت في طريق الثورة عقبات لا تمكنها من الوصول إلى تحقيق أهدافها وانجاز طموحاتها، ولوضع حد لتلك التصرفات عزمت مجموعة من القيادات السامية في الجيش والدولة على تحمل مسؤولياتها وقامت بتصحيح الثورة وا ٍرجاعها إلى مسارها يوم 19 جوان 1965م بقيادة العقيد هواري بومدين.

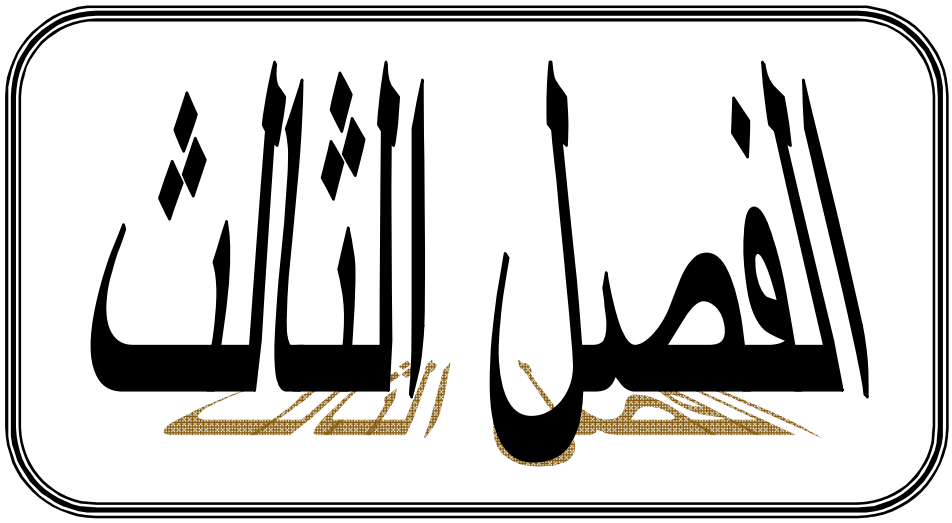

الوضع السياسي في ظل حكم الرئيس هواري بومدين جوان 1965- 1968.

- **المبحث الأول** : حركة 19 جوان 1965.
- **المبحث الثاني** : التنظيم المؤقت للسلطة.
- **المبحث الثالث** : انجازات الرئيس هواري بومدين.
- **المبحث الرابع** : محاولة انقلاب الطاهر الزبيري.

تمهيد:

في عام 1965 اتخذت الاستعدادات للمؤتمر الآفروآسيوي الذي كان يعتبر عقده في الجزائر دفعة لمكانة بن بلة مؤكدا بطريقة غير مباشرة انتصاره على المعارضة وفي الوقت نفسه انتشرت شائعات مفادها أن وزير الخارجية سيتنحى عاجلا ،وفي 19 جوان 1965 أطاح الإنقلاب العسكري الذي كان قائده العقيد هواري بومدين* بالرئيس بن بلة ،وهذا ما يؤكده بيان 10جويلية 1965 الذي جاء بعدة قرارات هامة إتخذها هواري بومدين لبناء دولة قوية ،إذن فكيف تم هذا التصحيح؟ وبوادر تنظيمه للسلطة ؟وما هي إنجازاته ؟وما ترتب عنها من إنقلابات؟

– نتيجة الأوضاع المتردية التي أصبحت تعيشها البلاد وكذلك عدم الانسجام في لعمل السياسي بين مختلف القيادات قرر هواري بومدين القيام بحركة أطلق عليها إسم التصحيح لثوري برفقة عدد من الوطنين لإرجاع الثورة إلى مسارها الصحيح ومنبعها الأصلي ضد الرئيس أحمد بن بلة إذن فما هي أسباب هذا التصحيح ؟ وكيف تم ؟

المبحث الأول: حركة 19 جوان 1965 التصحيحية.

لقد مرت فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة بعدة تغييرات سياسة خاصة ما يخص العديد من الوزراء من بينهم وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة لذا فما هي حقيقة هدا التصحيح الثوري؟

أسبابه :- تنحية أحمد بن بلة لشخصيات سياسية مشهود لهم بالإخلاص لوطن من بينهم محمد خيضر الأمين العام للحزب بالإضافة إلي اتهام بوضياف بالتأمير على البلاد وتم اعتقاله .

- مطالبة الموالون بن بلة بأولوية النضال الحزبي على الأوامر العسكرية وا إشراف المكتب السياسي حزب على التوعية السياسية داخل وحدات الجيش.

في مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي عقد 16 أفريل 1964 بدأ الحاضرون يهتفون بتطهير الجيش من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ولذا رد بومدين قائلا إن طرد الضباط الفارين أمرا غير واقعي لأن هؤلاء خدموا الثورة رغم التحاقهم المتأخر بنا [21] انتهاز بن بلة سفر بومدين إلى موسكو ليعلن عن تعيين الطاهر الزبيري* قائدا لهيئة الأركان العامة دون استشارةوزير الدفاع وكان هذا التعيين استفزاز ا لبومدين الذي فسر هذا التعيين على أنه إنذار لاستخلاف الزبيري له .

---

1. سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، **ص 62** .

* **الطاهر زبيري** :- ولد 1929 بسوق أهراس تولى قيادة الأركان في عهد بومدين ، خاض محاولة انقلاب ضد هواري بومدين . (أنظر بومدين وأخرون).

– استحداثقوة مواز ية تابعة له خارج رقابة الجيش وهذا ما فسره الضباط على أنه قوة موازية للجيش.

– ضم أحمد بن بلة عدة حقائب وزارية تحت سلطته .

– كما أكد المجاهد بن عودة في تصريح له لقناة نوميديا نيوز إن السبب الرئيسي الذي أدى بهواري بومدين بعملية التصحيح وبتأييد من بن عودة يرجع إلى علاقة بن بلة بجمال عبد الناصر * الذي كان يخطط لتسليم جزء من الأراضي الجزائرية لكل من تونس والمغرب من خلال خطاب أحمد بن بلة لجمال عبد الناصر أن الجزائر تسع لكل العرب وهذا ما فهمه هواري بومدين من هده المقولة [1]

2)أحداث التصحيح الثوري:– في الأسبوع الأول من شهر جوان شرع هواري بومدين باستدعاء قادة النواحي على إنفراد , وقد تمت هده العملية بسرية تامة وبدأ قادة النواحي بالتنسيق مع الرائد عبد القادر شابو **الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني بإتحاد احتياطات صارمة تحسبا لشيء هام سيحدث قريبا . وجديد بالذكرأن قادة النواحي والوحدات التي شاركت في العملية لم يكونوا يعرفون حتى اللحظات الأخيرة طبيعة ما سيحدث, لكنهم مستعدون لشيء هام وشيك الوقوع [2].

– في البداية تم الاتفاق على اعتقال بن بلة يوم 17 جوان1965م بعد خروجه من ملعب وهران بعد مقابلة الجزائر والبرازيل وفي الأخير تم العدول عن هده الفكرة خوفا من ما سينجر عنه منحداأث وقد تؤو ّ ل على أن عملية الاختطاف , وعشية القيام بالعملية أعطيت العديد من التعليمات الصارمة على اعتقال كل من الأصدقاء المقربين من ين بلة من بينهم

*جمال عبدالناصر:– الناصر من أعظم القيادات العربية قاد ثورة الضباط الأحرار بمصر 1952 أمم قناة السويس 1956 توفي عام 1970. (أنظر بومدين وأخرون)

1– سميره بوسديره ، برنامج محكمة التاريخ، قناة نوميديا نيوز الجزائر ، 28 أفريل ، 1914، الساعة 21.

**:– عبد القادر شابو :–ولد بقسنطينة إلتحق بالجيش الفرنسي ثم بالثورة سنة 1957عيّن عضو في قيادة المنطقة الشمالية العسكرية في 1960 مدير قائد الأركان هواري بومدين .(أنظر موسوعة أعلام الجزائر من 1954 –1962).

2 – سعد بن بشير لعممارة ,مرجع سابق ص64 .

جلولي وكانوا هؤلاء نشطاء مخلصين لبن بلة كما تم الإعلان عن حالة الطوارئ في الناحية العسكرية الثانية ويجب اتخاذ الإجراءات والقرارات الآتية :

– القيام بمراقبة دائمة لوحدات الجيش المغربي على الحدود ووضع فرقة مشاة مضلين للاستعداد لأي تحرك من الجيش المغربي .

– وضع فرق وطنية للأمن تحت أمر الجيش , ويجب تحيدها في حال رفضها للامتثال .

– مراقبة كل البناءات العمومية ذات الأهمية العمومية (البلديات الدوائر , الولايات , البنوك ...الخ)[1].

وفي الساعة الواحدة والنصف ليلا قام الطاهر الزبيري والعقيد عباس*السعيد عبيد** عبد القادر شابو....الخ بالوصول إلى بيت أحمد بن بلة وطرق عليه الباب الطاهر الزبيري عدة مرات وتقدم بن بلة لفتحه قائلا من هناك ؟ أجاب الزبيري: انهض ياسي أحمد لقد انتهت مهمتك. فتح بن بلة الباب وقال أعتقد أن هناك حادث خطير فأحبابه الزبيري سي أحمد عندك عدة دقائق لتلبس وتتبعنا دون مقاومة . وبهذه الجملة فهم بن بلة بأنه انتهى، وركب على متن سيارة نقلته إلى وزراه الدفاع الوطني ثم إلى مقر الناحية العسكرية الأولى.[2]

بالرغم من الحركة التصحيحية التي قام بها هواري بومدين وما ترتب عليها من أحداث إلا أنها تمت بسر ية تامة ودون مواجهة عسكرية , وهذا ما أدى به للوصول إلى السلطة .

1– بنجامين سطورا ،مرجع سابق ص37 .

*العقيد عباس:– عباس انخرط في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية،سنة1950م ،حيث كان من أبرز الشخصيات الذين حضروا للثورة وكان مدير الأكاديمية العسكرية بشرشال ، (أنظر بومدين وآخرون).

**السعيد عبيد:– كان قائد الناحية العسكرية الأولى في حكومة بومدين وفي سنة1967م،وجد مشنوقا.في بيته (أنظر موسوعة أعلام الجزائر من 1954 –1962).

2– السعيد بو شعير ،المرجع السابق،ص70.

المبحث الثاني : التنظيم المؤقت للسلطة.

إن الخطوة الأولى التي قام بها هواري بومدين بعد التصحيح الثوري*هو إعلانه أن المجلس الوطني والحكومة قد حلت محل رئيس الجمهورية فيجب اتخاذ التدابير لضمان سير المؤسسات القائمة في ظل النظام والأمن.فكيف تم تأسيس مجلس الثورة والحكومة؟

المطلب الأول/ مجلس الثورة :

كان مجلس الثورة عند إنشائه يتكون من 26عضوا أسندت له مؤسسات الدولة والحزب، باعتباره مصدر السلطة والمنشئ للمؤسسات والمحدد لاختصاصاتها ومن مهامه:

- التحضير للجمعية وعقد مؤتمر الحزب[1].

وتجنبا لتداخل الاختصاص وقلة الفعالية ،اقتصر دور المجلس القيام بمهام الحزب ومراقبة الحكومة .

ومن أبرز أعضائه وزير الدفاع العقيد هواري بومدين وقائد الأركان العامة الطاهر الزبيري ومن قادة النواحي العسكرية السعيد عبيد بالإضافة إلى وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة [2]وقائد أحمد وزير المالية.

إن الإجراءات التي قام بها مجلس الثورة اتخذها مباشرةبومدين لوحده و التي تميزت بالسرعة في التنفيذ دون المرور بالحكومة ،ومنها بالخصوص مجموعة لوائح منها لائحة 26-10-1966 والمتمثلة في الميثاق البلدي وكذلك إجراءات ذات الطابع الداخلي ،كإقالة

* التصحيح الثوري هي حركة قام بها هواري بومدين و الطاهر الزبيري للاطاحة بالرئيس أحمد بن بلة و سمي بالتصحيح الثوري لأنه كان سلميا . (أنظر بومدين وآخرون).

1- السعيد بوشعير ، مرجع سابق، ص 71 .

2 - مرجع نفسه، ،ص، ص 73-74

السيدين بشير بومعزة وعلي محساس . والسبب المباشر لانسحابهما هو دخول كل منهما في خلاف مع الأعضاء الأساسيين في مجلس الثورة ،وانحياز بومدين إلى جماعة مجلس الثورة على حسابهم، بالإضافة إلى عدة قرارات قانونية مستعجلة كتحديد الانتخابات البلدية، وتعيين عضو لمراقبة قرارات المجلس [1].

المطلب الثاني / الحكومة:

فوضت القيادة الانقلابية (هواري بومدين–الطاهر الزبيري) لمجلس الثورة سلطة تعيين أعضاء الحكومة إضافة إلى تعديلها كليا أو جزئيا ،وتبين في أمرية 10–07–1965 لمجلس الثورة الحق في تسيير أجهزة الدولة وذلك عن طريق الأوامر والتشريعات والمراسيم، ويلاحظ من خلال هذه الأمرية أن للحكومة سلطتين تشريعية وتنظيمية وعلى العموم تميزت فترة بومدين بالجمع بين الوظيفتين فهو رئيس مجلس الوزراء ،وفي نفس الوقت رئيس الحكومة.

أما على مستوى تعيين الأشخاص داخل الحكومة فإن الأمر عاديا جدا لوجود 19 منصبا وزاريا منها :منصب وزير الدولة تبوأه رابح بيطاط, وعلي محساس كوزير للفلاحة .

والملاحظ عن تشكيل الحكومة هو أن الوزارات السيادية لم تخرج عن مجموعة بومدين التي قادت الانقلاب .[2]

بالرغم من التعديلات التي قام بها هواري بومدين بتنظيمه للسلطة (مجلس الثورة والحكومة)إلا أنها بقيت كسابقها في عهد الرئيس أحمد بن بلة ، كما كان له العديد من الإيجابيات فما هي إنجازاته ؟

إن المعركة الحقيقية التي جاء من أجلها بومدين هو بناء دولة قوية لاتزول بزو ال الرجال والأحداث ،وهذا ما سعى إليه الرئيس منذ البداية ،ورغبته في تحقيق مجموعة من الأهداف لقيام دولة جزائرية قوية ففيم تمثلت سياسته الداخلية والخارجية؟.

1 – المرجع السابق، ص75.

2 – المرجع نفسه 76.

المبحث الثالث : إنجازات حكومة هواري بومدين.

المطلب الأول / على المستوى الداخلي:

أخذ أعضاء مجلس الثورة والحكومة على عاتقهم إعادة بناء الاقتصاد الوطني ،فقد كانت التنمية الاقتصادية في السنوات الثلاثة من استرجاع السيادة الوطنية شبه منعدمة ،والمؤسسات التي تركها الفرنسيون ،كانت تعاني من الإهمال وغير قادرة على مواكبة التقدم التكنولوجي.[1]

بعد أن تمكن هواري بومدين من ترتيب البيت في الجانب السياسي،بقي له جانبان الاقتصادي والثقافي.

أ/الجانب الاقتصادي:

- **الصناعة:** منذ عام 1956 أخذ بومدين على عاتقه استرجاع الثروات الوطنية ،ففي 08 ماي 1966 بداية تأميم الشركات الوطنية وبعض البنوك وهي :

-شركة (موبيل وأسو)في 24 أوت 1967

-بنك الجزائر عام 1966.

-في13 ماي 1968 أمم كامل الشركات العاملة في ميدان التسويق والتخزين، ونقل المنتوجات البترولية.

-تأميم الشركات الأجنبية العاملة في ميادين البناءات الميكانيكية والكهرباء والأسمدة والصناعات الغذائية والمعدنية في شهر ماي وجوان 1968.

– تأميم 49 شركة مسوقة للمحروقات سنة 1968.

1– رابح عداله، هواري بومدين رجل كفاح و مواقف ، ط1 ، دار المجتهد للنشر و التوزيع ، 2013 ، ص 39 .

و التركيز على بناء الصناعات الثقيلة منها الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية (سوناكوم)عام 1967 والشركة الوطنية للمعادن ،والشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية [1].

واستثمار المواد الأولية في المجالات الصناعية مثل تكوين جيل جديد من الإطارات قادر على التحكم في وسائل الإنتاج ،وتوفير المنتوجات الضرورية واسعة الاستهلاك لتجنب استيرادهلمن الخار ج [2].

❖ **الزراعة:**

– عرف قطاع الزراعة في السنوات الثلاثة الأولى منذ الاستقلال ركودا كبيرا ،عجزت الدولة على تلبية حاجيات المواطن الجزائري ،من المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك، وكان لابد على مجلس الثورة ،والطاقم الحكومي ،اتخاذ قرارات عاجلة وا إجراءات ملموسة للنهوض بالقطاع الزراعي، وتمثلت المحاور الكبرى التي سطرتها الدولة لتحقيق تنمية زراعية شاملة في البلاد فيما يلي :–

–توفير الهياكل الأساسية لقطاع الزراعة كالجرارات والحاصدات.

– استصلاح الأراضي التي أحرقها المستعمر عن طريق سياسة الأرض المحروقة

– تحديد أسعار المنتوجات الغذائية الأساسية (الحليب والقمح....).

– إعطاء الأولوية لزراعة المحاصيل واسعة الاستهلاك كالقمح والطماطم والبطاطا للحد من استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة[3].

– التكفل بمشاكل الفلاحين ومدهم بالعتاد اللازم .

–مراقبة المشاريع الزراعية بصفة دورية ،والوقوف على مدى إنجازها .

– انتهاج الملكية الجماعية للأراضي الزراعية. [4]

– تخصيص الدولة 300 مليون لقطاع الزراعة بالقيام بمايلي :

1– رابح لونيسي و آخرون ، تاريخ الجزائر المعاصر ، (د.ط) ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 ، ص 61.

2–عمار بو مايدة ، بومدين و آخرون ، ط1 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2008 ، ص 98 .

3– رابح عدالة، مرجع سابق ، ص 47 .

4–عمار بومايدة ، مرجع سابق ، ص 145 .

- إصلاح المعدات والأجهزة الزراعية ووسائل الري.
- تشجيع الفلاحين على تربية المواشي (الأبقار ،الأغنام،الماعز،الإبل).
- توزيع الأرباح على الفلاحين [1].

ب/الجانب الثقافي:

لقد حرص الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأت أقدامه أرضنا الطاهرة على طمس الهوية الوطنية ،بشتى الطرق والقضاء على مقوماتنا الثقافية المتمثلة في الدين واللغة حيث قامت السلطات الفرنسية بتحويل المساجد والكتاتيب إلى كنائس وا إسطبلات ،وبعد استرجاع الجزائر لسيادتها إتباعا لخطوات سلفه (بن بلة) في محاولته للقضاء على الأمية، اتبع هواري بومدين سياسة جديدة للنهوض بالتعليم وقد تحدد نشاطه فيما يلي:

1) التعليم :

- كان لزاما على الحكومة إعادة النظر في المنظومة التربوية وتحديد سياسة جديدة وفعالة في مجال التربية والتكوين .

- أصدر الرئيس هواري بومدين قرارا نص على تغيير البرامج الدراسية بجميع المستويات (الابتدائي والمتوسط).

- الشروع في إنجاز المؤسسات التربوية والمعاهد ومراكز التكوين المهني عبر أنحاء الوطن[2].

- إعادة الاعتبار للغة العربية منذ الموسم الدراسي 1966-1967 و تعميمه على المجال التعليمي و ذلك عن طريق إرجاع المكانة اللائقة للغة الوطنية عن طريق تعميم التعليم إلى كل الأطفال (ذكور وا إناث) مجانية و إجبارية .

1- رابح عداله ، مرجع سابق ، ص 42 .

2- بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر ، (د ط) دار المعرفة ، الجزائر ، 2006 ، ص 394.

- إتباع سياسة واضحة وهدف أساسي وهو العلم والتعليم قبل كل شيء[1].

2) التعريب :

من المبادئ الأساسية لسياسة بومدين محاربة الأمية و التخلص من مخلفات الاستعمار الفرنسي ، و قد اعتمد على التعريب كمطلب وطني[2] ويعتبر التعريب كهدف من الأهداف الكبرى بالنسبة للشعب الجزائري . ومن أنجع الطرق و الوسائل لبلوغ المنشود ما يلي :

- إن التعريب لم يكن ناجعا إلا إذا كان كاملا و مطلقا لذلك يجب إتباع أحسن الأساليب و الوسائل التي يجب تجنيدها وتوفيرها لتحقيق الهدف ،و في عام 1966 ثم تعريب السنة الأولى و الثانية ابتدائي .

- لابد أن يكون التعريب شاملا في جميع الميادين و المستويات من أجل مسايرة اللغة بركب الحضارة للصعود بالمجتمع و تطوره[3].
- المبادرة بإعلان رسمي من المجلس الوطني بأن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية ذات الدرجة الأولى في الجزائر المستقلة.
- يجب أن يعم تعليمها بأسرع مما يمكن في جميع دواليب الدولة الجزائرية .
- يجب المبادرة بتعريب كوادر وزارة التربية الوطنية ووضع برنامج سريع لتعريب التعليم و تعميمه لأن التعليم معوّل عليه في تكوين إطارات المستقبل .
- وضع كتب مدرسية أساسية في تعليم اللغة العربية .

1- رابح عداله، مرجع سابق ، ص 53-54.

2- عداله رابح ، مرجع سابق ، ص55.

3- يحي أبو زكريا ، من بن بلة الى بوتفليقة ، حقوق النشر الالكتروني محفوظة www.noshivi.net 2003 ، ص ص 29-30.

– تعريب العلوم الإنسانية في الجامعة الجزائرية[1].

هذه إنجازاته على المستوى الداخلي فكيف كانت على المستوى الخارجي؟.

المطلب الثاني/ على المستوى الخارجي :

لقد حملت الجزائر على عاتقها، في عصر الرئيس هواري بومدين، منذ بداية حكمه مسؤولية الدفاع عن القضايا العادلة في العالم، و جاءت السياسة الخارجية للجزائر أثناء المرحلة البومدينية، مبنية على المبادئ الآتية :

أ)– على الصعيد الدولي :

– نبذ سياسة التكتل و الأحلاف العسكرية .

– التضامن الفعال مع حركات التحرر في العالم ماديا و معنويا .

– العمل على إلغاء القواعد العسكرية .

– رفض كل أنواع التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

– المساهمة في محاربة التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه الدول المتخلفة .

– العمل بجد لوضع برنامج عالمي جديد و تحقيق المساواة بين شعوب العالم[2].

ب)– على الصعيد الإفريقي :

– بذلت الجزائر منذ استرجاع سيادتها جهود كبيرة لنشر السلم بين الشعوب الإفريقية فأعلنت عن مساندتها المطلقة لحركات التحرر في القارة السمراء .

1– مرجع نفسه ، ص 29ص–30.

2– رابح عداله ، مرجع سابق ، ص 61.

– التأكيد على ضرورة تحكم الدول المنتجة في أسعار ثرواتها الطبيعية .

– مواصلة عملية التأميمات للقضاء على التدخل الأجنبي في تسيير الشؤون الاقتصادية لدول العالم الثالث[1].

ج)– على الصعيد العربي :

لقد ظهر دعم قضايا التحرر، و على رأسها القضية الفلسطينية و يتجلى ذلك في مشاركة الجزائر عسكريا و سياسيا في الحرب العربية الإسرائيلية جوان 1967 م، و قد قطعت الجزائر علاقتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها للصهاينة في 1967 م ، و حرضت الدول الإفريقية على قطع علاقتها بالكيان الصهيوني [2].

– وقوف الجزائر إلى جانب مصر و سوريا ،بكل الإمكانيات المادية و المعنوية عند وقوفهم في وجه الملاحة الإسرائيلية .

– عقد هواري بومدين اجتماعا ، في وزارة الدفاع ، مع وزير الخارجية، واتفق الجميع على أن الجزائر في حال اندلاع حرب في الشرق الأوسط ،ستكون طرفا في الحرب ، و ستقف إلى جانب القوات العربية، و ستقوم بإرسال وحدات من الجيش الوطني لجبهة القتال مع الجيوش العربية .

– طلب الرئيس المصري جمال عبد الناصر،من نظيره الجزائري بومدين إمداده بالعديد من الطائرات، و كان الرد بإرسال 47 طائرة حربية – و هذا ما كانت تملكه الجزائر آنذاك ,بالإضافة إلى العديد من الأسلحة ولم يبق من الطائرات إلا 6 فقط[3].

1– رابح لونيسي ، مرجع سابق ، ص 58 .

2– رابح ونيسي ، ص 59 .

3 – مرجع سابق ، ص60.

بالرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققها بومدين في الفترة الممتدة من 1965الى 1968 داخليا و خارجيا إلا أن الحكم بقي على نفس الحال، مثل حكم أحمد بن بلة ،و هذا ما أدى إلى ظهور محاولة انقلاب عليه . فكيف كان ذلك ؟

عاشت الجزائر منذ منتصف ديسمبر 1967م، أحداثا دامية ما تزال غامضة في نظر الرأي العام الجزائري و العربي ، بالرغم من مرور 20 سنة عن تلك الأحداث التي ذهب ضحيتها العديد من المجاهدين و الجنود ، و بمقدمتهم السعيد عبيد قائد الناحية العسكرية الأولى ، و قد فرّقت هذه الأحداث بين حليفين تقليديين هما هواري بومدين و العقيد الطاهر الزبيري . فما هي أسباب محاولة الانقلاب ؟ و ما هي مجرياتها ؟

المبحث الرابع : محاولة انقلاب الطاهر الزبيري .

المطلب الأول / أسبابها :

- بعض الأزمات التي مر بها مجلس الثورة نتيجة تصنيف أعضائه إلى ثلاث فئاتو هم:

- الأعضاء الأساسيين،على رأسهم العقيد هواري بومدين.
- الحلفاء المرحليين، ومن أبرزهم السعيد عبيد و الطاهر الزبيري .
- الأعضاء الشرفيين، فهم البقية من أعضاء مجلس الثورة منهم قادة الداخل .

-انسحابوزير ي الفلاحة والإعلام(علي محساس وبشير بومعزة)[1].

- ظهور أزمة أثناء مناقشة مشروع ميزانية 1967 و تصادم علي منجلي والقايد أحمد في هذا النقاش و قد تدخل منجلي بحدة : <<إنما وضعناك هنا لتترأس الجلسة لا لتكون طرفا >>

-انسحاب الحلفاء المرحليين و الأعضاء الشرفيين، من مجلس الثورة و على رأسهم الزبيري، الذي استاء من تصرفات بومدين، عندما كان يناقش الشؤون

1- عباس محمد ، نداء الحق ، دار هومه ، الجزائر ،د.ط، 2003 ،ص ص 197 – 198 .

العسكرية مع وكيل وزارة الدفاع عبد القادر شابو، وهذا الأسلوب ،جعل قائد الأركان نفسه، يسمع الكثير من القرارات الهامة، عبر وسائل الإعلام، كأي مواطن عادي[1].

- دمج الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بجيش التحرير ، و الذي كان عددهم حوالي 200 ضابط من بينهم عبد القادر شابو الذي كان بمثابة مستشار الرئيس، و صلاحياته الإدارية تفوق صلاحيات قائد الأركان الطاهر الزبيري .

-عدم رضى الطاهر الزبيري على المناصب القيادية للضباط الفارين، خاصة الحساسة منها، مثل الجيش ، و كان دورهم يرى أنه يقتصر في التدريب فقط كما يقول الطاهر الزبيري نفسه .

<< هذا ما كان يوافقني فيه بومدين مع معظم القادة السياسيين و العسكريين في الحزب و خاصة العقيد شعباني* والرائد علي منجلي** >>.

- سعي بومدين إلى إحداث التوازن بين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ، وقدماء جيش التحرير الوطني في المناصب، و المسؤوليات لكن مع مرور الوقت أصبحت تميل إلى الضباط الفارين و بدءوا باستعراض عضلاتهم، بفضل مستواهم المعرفي الذي كان يفوق مستوى ضباط جيش التحرير من أبناء الشعب، الذين لم يخضعوا لتكوين عسكري، لانشغالهم بالجهاد و والكفاح المسلح ضد الاحتلال الفرنسي خلال الثورة[2].

- لوحظ على بومدين بعد مرور على تنحية بن بلة عدة ثغرات في التسيير أخطرها ضمه لديوانه بعض الضباط الفارين من الجيش الفرنسي بل أكثر من ذلك فقد ترك لهم مهمة تنظيم الجيش ، أما قدماء ضباط جيش التحرير فصار يبعدهم شيئا فشيئا عن

1- مرجع سابق ص 199 .

*- العقيد شعباني من مواليد 1934 ببسكرة عسكري ومجاهد أثناء الثورة وفي يوم 3 سبتمبر1964م تم إعدامه من طرف أحمد بن بلة بتهمة محاولة التمرد على السلطة وزرع الفتنة. (أنظر موسوعة أعلام الجزائر من 1954 -1962).

**-علي منجلي:- ولد في 1922/12/07 ببسكرة شارك في مظاهرات 08 ماي 1945إنظم ّ إلى حزب الشعب الجزائري, شارك في هجومات الشمال القسنطيني،نائبا لقائد الأركان سنة 1960 . (أنظر موسوعة أعلام الجزائر من 1954 -1962).

2- الشاذلي بن جديد ، مذكرات الشاذلي بن الجديد ، ط1,ج1 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر, 2012 ، ص ص226-227.

المناصب القيادية داخل الجيش ، على أساس أنهم قليلي الانضباط والطاعة على عكس الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ، مما جعل علاقتهم بومدين تشهد توتّرا متزايدا .

المطلب الثاني / مجريات محاولة الانقلاب (1967/12/14) :

لم يمر التيار بين الرجلين هذه المرة أيضا ، و كان لابد أن تتطور الأمور في إتجاه المواجهة بشكل أو بآخر حفاظا على سلطة بومدين و هيبة الدولة التي يمثلها ، و حلت ساعة الحسم بعد 44 يوم من الأخذ و الرد و مساء 13 ديسمبر 1967 ، و على مائدة الإفطار في منزل السعيد عبيد ، و بحضور الزبيري و العقيد عباس .....الخ ,حيث دار الحوار التالي :

أخبر سي الطاهر الموقف الأخير لبومدين فرد عليه العقيد عباس من الأحسن أن تخبره أنت و هنا تحدث السعيد عبيد بحرج شديد ليقول أن بومدين عاد للتسلط في موقفه و أنه لم يسهل مهمة الوفد رغم المساعي الصادقة التي بذلها ، و المرونة التي فرضها على موقف قائد الأركان وخلاصة القول : أن بومدين أصبح يرفض بقاء قائد الأركان في الجيش، وهذا التّطور المفاجئ نزل كالصاعقة على الزبيري الذي قاد الجماعة على جناح السرعة.[1]

وا ٍنطلاقا من هذه الخلفية ، وضع الزبيري العقيد عبيد قائد الناحية العسكرية الثانية أمام الأمر الواقع باحتلال مركز قيادته في البليدة (50 كلم جنوب غرب العاصمة), وتجميع القوات الموالية هناك للزحف على العاصمة . [2]

وتطبيقا لهذا المخطط زحف العقيد الزبيري يوم14 ديسمبر1967 إلى مدينة الجزائر.

بحيث أمر القائد عمار ملاح* بتحريك الفيالق الموالية في كل من "الأصنام" و"ملیانة" و"المدية" للتجمع في ناحية العفرون لتزحف على مقر قيادة الناحية من هناك بحيث اعترضت القوات الموالية لبومدين أرضا وجوا ، سيل فيلق المدرعات الذي كان يقوده النقيب العياشي حواسنية ** وحدثت المواجهة في العفرون ، ولاحظ بومدين تردد السعيد عبيد في

1 – الطاهر زبيري،مرجع سابق،ص

2 – الشاذلي بن جديد، مرجع سابق،ص ص228–229.

مواجهة الموقف ، فأرسل زرقيني ***، لإستلام القيادة منه و التصدي للمهاجمين و هذا ما يؤكد مراقبة المخابرات لتحركات الطاهر الزبيري و بعد فشل العملية هرب الطاهر الزبيري إلى الأوراس لينظم صفوفه من جديد لكن لاحظ أن الأوراس لم تعد تتجاوب معه ، حيث كانت قوات الأمن تطارد الزبيري أينما حل و تعاقب جميع الذين ساعدوه في ترحاله .

ورفقا بهؤلاء الأبرياء قرر العقيد الزبيري الخروج الى تونس والإلتحاق بترابها وقد قررت الحكومة التونسية منح العقيد الزبيري حق اللجوء السياسي[1].

بعد المحاولة التي قام بها الطاهر الزبيري للإطاحة ببومدين إلا أنها لم تكلل بالنجاح ، و هذا راجع إلى عدم التنسيق مع جماعته مما أدى إلى إحباط هذه العملية من طرف جماعة هواري بومدين .

[1]– محمد عباس ،مرجع سابق ،ص ص206–207.

خلاصة الفصل:

لقد مرت الجزائر منذ ظهور أول دستور لها يعد الاستقلال بعدة تحولات هامة من بينها ظهور ما يعرف بالتصحيح الثوري الذي أطاح بأحمد بن بله ،وخلفه الرئيس هواري بومدين الذي قام بعدة إنجازات من أبرزها تأميم 49 شركة مسوقة للمحروقات سنة 1968 إلا أن إعطاءه المناصب الحساسة للضباط الفارين من الجيش الفرنسي أدى إلى ظهور خلافات بينه وبين العديد من الضباط ومن أهمهم الطاهر الزبيري الذي قام بمحاولة الانقلاب الفاشلة في 15 ديسمبر 1967.

الخاتمة

من خلال دراستنا للموضوع نستنتج ما يلي :

إنا الظروف التي أنجزت فيها وثيقة طرابلس المعلنة عن المقررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة ولدت صراعات تداخلت فيها الأدوار والوظائف من أبرز المفاهيم والأفكار، بحيث كانت لها خلفيات سابقة تلاشت أمام هدف الاستقلال ، ومع تطور الأحداث ودخول المرحلة الانتقالية برزت من جديد انعكاسات في عدة جوانب كالخيار الديمقراطي ونظام الحزب الواحد

- إن الدستور الذي جاء في مارس 1963 استطاع خلق إيديولوجيات في النظام السياسي لحكم الرئيس بن بله أبرز من خلاله نموذج الديمقراطية الذي تبناه كخيار سياسي.
- في مطلع 1964 حاولت حكومة بن بله دعم هياكل الاقتصاد الوطني بإنشاء شكل آخر تمثل في مؤسسات التسيير الذاتي اقتصاديا أما اجتماعيا حاولت حكومته ملئ الفراغ في مجال التربية والتعليم من خلال استجلاب الهياكل من الخارج .
- واجهت حكومة بن بلهتحديات لا طاقة لها كان مصيرها الفشل فمشروع المجتمع الذي تبناه كان وليد الارتجال والعجلة محاولا منه السيطرة على المواقع السياسية والاجتماعية ولم تكن هذه المؤهلات لإدارة الوضع .
- من أسباب فشل الحكومة اعتماد رئيسها على شخصيته في حين أن الجماعية كانت دوما القاعدة الذهنية في التسيير لثورة الجزائرية ،فبن بله جمع بين رئاسة الدولة والحكومة العامة للحزب وتولى الوزارات الداخلية والمالية والإعلام و الى جانب الاحتكار السلطوي استعانت الحكومة بمستشارين لا علاقة لهم بالثورة مع تقريب اليساريين المتطرفين .
- التناقض الذي عاشته حكومة بن بله أفقدها المصداقية وحرمها من تعاون مؤسسات الدولة خاصة الجيش والحزب.
- في حكومة هواري بومدين تم ترسيب مجلس الثورة كهيئة تشريعية تخلق المجلس التأسيسي باسم الشرعية الثورية كما عينت الحكومة بومدين رئيسا لها
- حاولت حكومة بومدين استعادة الأوضاع ومعالجة المشاكل التي خلفها الاستعمار وسنوات الاستقلال الثلاث مما قامت بوضع معالم إستراتيجية شاملة لتنمية بعد معاينة القدرات

وتحديد الاختيارات بكل جدية في تنفيذ المخططات لبناء الدولة الحديثة ديمقراطية اشتراكية شعبية وتطوير سياسة خارجية مناضلة

- ارتكزت إستراتيجية بومدين للتنمية التي اعتمدتها الحكومة على ثلاثة أبعاد أساسية ، بعد يتعلق بالثورة الصناعية بوصفها العنصر المحرك ، وبعد ثاني يتعلق بالثورة الزراعية قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي وسد احتياجات الشعب الغذائية ،وبعد ثالث ثقافي يعمل على إيجاد المناخ الملائم لاختيارات الشعب وفك الارتباط مع ثقافة المستعمر .
- صادفت حكومة بومدين انضمام الجزائر إلى الهيئة الأممية وبروز النزاع الحدودي الجزائري المغربي ،كما سعت إلى الانفتاح على دول المعسكر الشرقي كسياسة خارجية ،وقامت الجزائر بإقامة علاقات تعاون وتكامل بينها وبين الغرب الصناعي الذي يحتاج إلى المواد الأولية .
- إن التغير والتطور الذي حدث على المستوى السياسي للجزائر كان أولا على مستوى الشخصيات لا على مستوى الهياكل ،كما يعتبر مجرد تحولات لا غير، فكل رئيس ينصب يعين شخصيات تتماشى معه في النظام السياسي للدولة الجزائرية.

وفي الختام نقول أن الخطأ من سمة البشر, ونسأل الله أن نكون قد وفقنا في عملنا هذا إلى حد ما.

قائمة المصادر والمراجع

أ/ المصادر:

1. بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بلة كما أملاها على روبير سيرل، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت. [د-ت] .
2. بن جديد الشاذلي، مذكرات الشاذلي بن جديد، ملامح حياة، 1929-1979، ج1، تح: بوباكير عبد العزيز، دار القصبة، الجزائر، 2011 .
3. بن حامين سطور، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر: صباح ممدوح كعدان، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012 .
4. بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار، محل العين حبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، [د-ت] .
5. بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة- شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000 .
6. تقبة محمد، الثورة الجزائرية الصمود، الرمز، والمآل، تر: عزيزي عبد السلام، دار القصبة، الجزائر، 2010 .
7. حربي محمد ، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تر: عميل قيسر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة بيروت، 1983 .
8. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: عباد نجيب، المثلوني صالح، دار موقم للنشر، الجزائر، 1994 .
9. دحلب سعد، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2000 .
10. الزبيري الطاهر، نصف قرن من الكفاح – مذكرات قائد أركان جزائري ط1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011 .
11. زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية، الولاية الأولى أنموذجا، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2007 .
12. سعد الله أبو القاسم، آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996 .
13. الشيخ سليمان، الجزائر فحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعون للاستقلال. [د-ت].
14. فارس عبد الرحمان، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية، 1945-1962 تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2007 .
15. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991 .

16. كريمي عبد الرحمان، مذكرات النقيب مراد ومنهم من ينتظر، دار الأمة، الجزائر، 2010 .
17. كيالي علي، مذكرات الرئيس علي كافي- من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، 1999 .
18. هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962، تر: عماري الصادق، فلاح آمال، دار القصبة، الجزائر، 2003 .
19. Ali- Harane. Histoire de la geurre DAlgerie. Edition DAHLb. Algerie .2007 .
20. Ben Khedda Ben Youceef. LAlgerie lindependance Grise. 1962. Reditions. Dahlab. Alger. 2001 .
21. Mohammed Horbie. Le FLN. Mirage et realite. Ed jeune Afrique. Paris. 1985 .

ب / المراجع:

1. حاروش نور الدين، تاريخ الفكر السياسي، ط3، دار الأمة، الجزائر، 2008 .
2. ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009 .
3. خرشي عمار، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1930-1962 تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2009 .
4. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، الجزائر، 2001 .
5. محمد عباس، رواد الوطنية- شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، 2009 .
6. نجادي بوعلام، الجلادون، 1830- 1962، تر: محمد السعراجي، منشورات ANEP، 2007 .
7. حمايد حسينة، المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954- 1962، ط1، منشورات الخبر، الجزائر، 2007 .
8. عبد القادر حميد، فرحات عباس، رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2000 .
9. لونيسي رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011 .
10. عباس محمد، دبغول والجزائر، أحداث قضايا شهادات، دار هومة، الجزائر، 2007 .

11. الدرعي محمد، التاريخ المعاصر والتطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، ط1، دار مدني، الجزائر، 1995 .
12. لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية، 1954-1962 . دار هومة، الجزائر، [د- ت] .
13. لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة، الجزائر،2007 .
14. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999 .
15. سلطاني أبو جرة، جذور الصراع في الجزائر، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر، برج الكيفان، الجزائر، 1999 .
16. هشماوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني، الجزائر، [د-ت] .
17. أو صديق فوزي، الوسط في النظم السياسية والقانون الدستوري- النظرية العامة للدولة- ج1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2000 .
18. بولشعير السعيد، النظام السياسي الجزائري، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 1993 .
19. براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999. ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001 .
20. حتاتة شريف، رحلة الربيع إلى الجزائر، دار القومية للطباعة والنشر، 1965 .
21. العمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين، الرئيس القائد، 1932- 1978، ط1، قصر الكتاب، الجزائر، 1997 .
22. محمد عباس، نداء الحق – شهادات تاريخية- ط1، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003 .
23. عدالة رابح، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، ط1، دار المجتهد، 2013 .
24. لونيسي رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، د-ط، دار المعرفة، الجزائر،2010.
25. بومايدة عمار، بومدين وآخرون، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2008 .
26. بدح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر، د-ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006 .
27. أبو زكريا يحي، من بن بلة إلى بوتفليقة، 2003 . WWW. Noshivi. Net .
28. صديقي مراد، الثورة الجزائرية عمليات التسليح السرية، تر: أحمد الخطيب، دار الكتاب، الجزائر، 2010 .

29. الحاج صالح، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار القرطية، الجزائر، 2006 .
30. لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، دار المعرفة الجزائر، 2000 .

ج /الرسائل الجامعية:

1. بالعالية ميلود، قيام الدولة الجزائرية العصرية، المرحلة الأولى 1962- 1965- التوجهات والمؤسسات، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر .
2. بودريوع صبرينه، الحياة الاجتماعية فيظل النظام الاشتراكي بالجزائر – المرحلة البومدينية أنموذجا 1965/1978،شهادة ماجستير، إشراف:د.عبد الكريم بصفصاف، جامعة باتنة ،2010/2011.
3. بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه تحت إشراف محمد سليم قلالة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008 .
4. ديملي مسعود، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف القتال إلى إنشاء المجلس التأسيسي، أطروحة ماجستير، معهد التاريخ، فرع الثورة، جامعة الجزائر، 1999 .
5. معزة عز الدين، فرحات عباس والحبيب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000- أطروحة دكتوراه تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف- جامعة منشوري قسنطينة، 2009 .

د /المجالات:

1. مجلة المجاهد، بيان الوفد المفاوض، العدد117، 20مارس1962 .
2. مجلة المصادر ، العدد 5 ، المركز الوطني للدراسات في البحث – الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر ،2001.

هـ / القواميس والمعاجم:

1. مقلاني عبد الله، أعلام وشهداء وأبطال الثورة التحريرية، ط1، قسنطينة، 2009 .
2. شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية من 1954-1962- دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .

و / المقالات غير المنشورة :

بولصيف سفيان، النظام السياسي الجزائري، مقال غير منشور، جامعة فرحات عباس، سطيف، سلمت لنا بتاريخ 15 أفريل 2014 .

ز / الملتقيات:

- بلفردي جمال: أبعاد مفهوم الدولة الجزائرية في ظل الخيار الاشتراكي لوثيقة طرابلس ماي/ جوان 1962، الملتقى الوطني حول تطور مفهوم الدولة الجزائرية عبر العصور، المركز الجامعي بالوادي .

ح/ الموسوعات:

1. الموسوعة التاريخية ، قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس واليوم – تونس، الجزائر ،1999/1998.
2. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،1981.
3. موسوعة أعلام الجزائر، 1962/1954.

ط/ التسجيلات:

- منصور أحمد ، الرئيس الأسبق أحمد بن بله يكشف عن أسرار الثورة الجزائرية، فيديو مسجل ، حصة شاهد على العصر ، قناة الجزيرة الإخبارية ،2002.
- بوسديره سميرة ، برنامج محكمة التاريخ قناة نوميديا نيوز، الجزائر .

الملاحق

الفهرس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: **طبيعة النظام السياسي الانتقالي الجزائري من خلال طرابلس الأخير ماي-جوان1962**	5
المبحث الأول:ظروف الجزائر مابين مارس-ماي1962	14-6
المبحث الثاني:مؤتمر طرابلس الأخير ماي -جوان1962	19-15
المبحث الثالث:أزمة صائفة1962	25-20
المبحث الرابع:استفتاء الاستقلال والتحضير لانتخاب المجلس التأسيسي	29-26
الفصل الثاني: **الوضع السياسي في ظل حكم الرئيس أحمد بن بله سبتمبر1962-جوان1965**	30
المبحث الأول:انتخاب المجلس التأسيسي وتنصيب أحمد بن بله رئيسا	33-31
المبحث الثاني:المظاهر السياسية لنظام حكم بن بله من خلال دستور1963	40-34
المبحث الثالث:ايدولوجية النظام من خلال الميثاق الوطني1964	42-40
المبحث الرابع:انجازات الحكومة الجزائرية الأولى	48-42
الفصل الثالث: **الوضع السياسي في ظل حكم الرئيس هواري بومدين 1965-1967**	49
المبحث الأول:حركة 19جوان1965	53-50
المبحث الثاني:التنظيم المؤقت للسلطة	55-54
المبحث الثالث:انجازات حكومة بومدين	61-56
المبحث الرابع:محاولة انقلاب الطاهر الزبيري	66-62

الخاتمة	68-67
الملاحق	
قائمة المصادر والمراجع	74-69
فهرس المحتويات	75